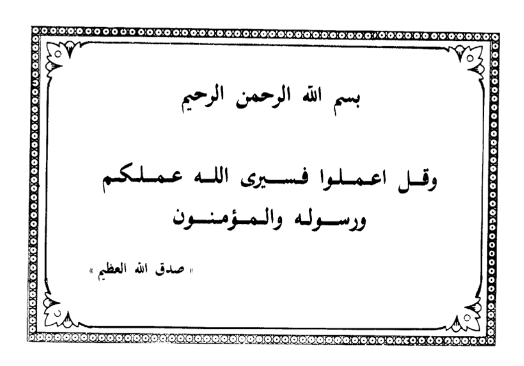

التخطيط الشامل
الإسكندرية ٢٠٠٥





محافظة الإسكندرية ـ جامعة الاسكندرية
مشروع التخطيط الشامل

موجـــز
التقـريـر العــام
للتخـطيــط الشــامـل
لمحــافظــة الاســكنـدريــة
حــتى عــام ٢٠٠٥



مطابع الشروق
القاهرة : ١٦ شارع جواد حسني ـ هاتف : ٧٧٤٨١٤ ـ ٩٥٦٢٩٩ ـ برقيا : شروق ـ تلكس : 93091 SHROK UN
بيروت : ص . ب : ٨٠٦٤ ـ هاتف : ٣١٥٨٥٩ ـ ٣١٥١٠١ ـ برقيا : داشروق ـ تلكس : SHOROK 20175 LE

مقدمــــــة

ان هذا التقرير لمشروع التخطيط الشامل لمحافظة الاسكندرية يمثل ملخصا للتقرير الشامل النهائى لتخطيط محافظة الاسكندرية حتى عام ٢٠٠٥ . وهو وفاء لالتزام جامعة الاسكندرية قبل محافظتها لاداء هذا العمل الوطنى الكبير . ولقد كان التقرير النهائى ثمرة خمس مراحل من العمل الدائب والجهد المستمر للجان المتخصصة من أعضاء هيئة التدريس بكليات جامعة الاسكندرية المختلفة وخبراء المشروع فى كافة المجالات بالتعاون مع خبراء المشروع من اساتذة من جامعة ليفربول . وكان نتيجة هذه الدراسات العلمية والميدانية الكبيرة ان وصل حجم التقرير الشامل الى حوالى الفين وخمسمائة صفحة تقع فى خمسة مجلدات مدعمة بالرسومات والخرائط والجداول الاحصائية .

ولقد استمر العمل الفعلى فى المشروع حوالى عشرين شهرا من ابريل ١٩٨٢ حتى نوفمبر ١٩٨٣ قسمت الى خمس مراحل على الوجه الآتى :

١ ـ المرحلة الاولى واهتمت بجمع المعلومات وتحديد المشاكل .

٢ ـ المرحلة الثانية وتركز العمل فيها على تحليل البيانات ومراجعة الدراسات .

٣ ـ المرحلة الثالثة وتم فيها استخلاص النتائج وتحليل البدائل والاقتراحات فى كافة المجالات والتنسيق بينها واعداد التقارير الابتدائية للتخطيط الشامل .

٤ ـ المرحلة الرابعة وتم توقيع الدراسات والنتائج والتوصيات على الخرائط النهائية واعداد التقارير للتخطيط الشامل .

٥ ـ المرحلة الخامسة واهتمت باعداد الرسومات النهائية والتقرير النهائى للتخطيط الشامل لمحافظة الاسكندرية .

ولقد صاحب هذا الجهد الكبير القيام باعداد معرض لخرائط التخطيط الشامل وكذلك عمل مجسم لمنطقة وسط المدينة متضمنة اقتراحات تطويرها واعادة احيائها .

ولقد حدد للتخطيط الشامل عشرون سنة تشتمل على اربع خطط خمسية تبدأ من عام ١٩٨٥ وتنتهى فى عام ٢٠٠٥ وتم تقدير الاستثمارات المطلوبة للقطاعات المختلفة فى كل خطة ومرحلة . وانه من الواجب تشريع الاطار القانونى اللازم لوضع توصيات واهداف التخطيط الشامل موضع التنفيذ وان يتم استكمال كافة المتطلبات الواردة فى كل خطة حتى يتم تغطية العجز الحالى ومواكبة الزيادة السكانية والتطور العمرانى والحضارى لمدينة الاسكندرية نحو مستقبل مشرق إن شاء الله .

وانه من الوفاء التنويه بكل تقدير وعرفان بالمجهود الكبير الذى بذله الاستاذ الدكتور محمد فؤاد حلمى المدير السابق للمشروع الذى يرجع اليه الفضل فى ولادة هذا المشروع وارساء قواعده ورفع عمده . كما اننا نشيد بالتعاون الكبير الذى تم بين اجهزة المحافظة وهيئاتها المختلفة ولجان المشروع المختلفة والتى قدمت المساعدة المخلصة فى الوصول الى الاقتراحات والتوصيات للتخطيط الشامل .

كما انه لابد من تسجيل الشكر والتقدير لاساتذة جامعة ليفربول الذين ساهموا بكل اخلاص بالرأى والمشورة والخبرة الطويلة فى اثراء اعمال وتقارير اللجان المتخصصة مما كان له اكبر الفائدة وعظيم الاثر . ولقد امكن تحقيق هذا بفضل المعونة المشكورة التى قدمتها وزارة التنمية لما وراء البحار بالحكومة البريطانية .

واخيرا فاننا نقدم هذا التقرير الملخص الى شعب الاسكندرية الكريم وقادتها والى مصر العزيزة ويحدونا الامل والرجاء ان يسهم إسهاما رئيسيا فى استمرار مسيرة الحضارة والنور لاحدى اقدم المدن العامرة فى عالمنا المعاصر . والله ولى التوفيق .

ادارة مشروع التخطيط الشامل

استراتيجية واسس التخطيط الشامل للاسكندرية الكبرى :

١ ـ يعنى المخطط بالاضافة الى مشاكل الامتداد العمرانى لمدينة الاسكندرية . علاقة هذا الامتداد بتخطيط مدينة العامرية الجديدة فى اتجاه الغرب . وتنمية الساحل الشمالى وتخطيط مشروعاته السياحية فى اتجاه الشمال الغربى .

٢ ـ ان اهم غايات التخطيط الشامل لمدينة الاسكندرية حتى عام ٢٠٠٥ هى كيفية مقابلة النمو السكانى المنتظر ان يصل الى ٤٧٥٠٠٠٠ نسمة ولهذا الغرض فقد تم تخصيص مساحة كافية للامتداد العمرانى غرب المدينة .

٣ ـ اتخذ هذا الاجراء للمحافظة على الاراضى الزراعية الثمينة جنوبى وجنوب شرق المدينة .

٤ ـ الابقاء على الطابع السياحى والاصطيافى للمدينة بواجهتها البحرية الشهيرة .

٥ ـ تقع بحيرة مريوط فى منتصف مساحة الامتداد العمرانى للمدينة وممتدة من الشرق الى الغرب . ويمكن بالتخطيط السليم أن تخلق هذه البحيرة شاطئين مائيين يمتدان طوليا ويتيحان فرصا فريدة للتعمير . كما يزيد من فرص التريض والنشاط السياحى والتجارى بالمدينة .

٦ ـ يهتم التخطيط الشامل اهتماما خاصا بالحفاظ على التراث والمحافظة على التراث التاريخى والمعالم الهامة للمدينة .

٧ ـ تحديد النمو العمرانى للمدينة من ناحية الجنوب « الحزام الاخضر» والغرض منه حماية الاراضى الزراعية والتحكم فى امتداد العمران والصناعة وربما ضبطه كما انه يقرر الحد الجنوبى للامتداد الغربى للمدينة .

٨ ـ تخصيص منطقة واسعة جنوبى ميناء الدخيلة الجديد للصناعات الحالية والمقترحة مستقبلا . وهذا التخصيص يساعد فى وضع سياسة سليمة للفصل بين الاستعمالات السكنية والصناعية والسياحية وغيرها .

٩ ـ يشتمل التخطيط الشامل على شبكة متكاملة من الطرق والنقل تربط بين شرقى المدينة وغربها وتعالج مشكلات الاختناق والتعارض فى حركة المرور الحالية . كما تشمل عددا من محاور الحركة الرئيسية والثانوية ومحاور ومداخل متعددة للمدينة تربطها بشبكة الطرق الاقليمية .

١٠ ـ ان هناك اهتماما خاصا بالحفاظ على آثار المدينة ومعالمها التاريخية والسياحية وتنمية الامكانات والخدمات اللازمة لدعمها وتطويرها .

١١ ـ يهتم التخطيط الشامل بوضع سياسة وبرامج وخطط للاسكان لحل الازمة الحالية ووضع خطة متطورة لحل دائم لها بالنسبة لمختلف نوعياته وفى سائر انحاء المدينة بالاحلال والتجديد وبناء مجتمعات جديدة .

١٢ ـ يحدد التخطيط مناطق التلوث للارض والبحر والبحيرة والهواء ويطالب بمنع مصادر التلوث واستخدام مياه الصرف الصحى فى استزراع الاراضى وعدم صبها فى البحر حتى لا يزيد من تلوث الشواطئ وتدهورها .

١٣ ـ يقترح المخطط زيادة المناطق المفتوحة والمناطق الخضراء والملاعب والقرية الاوليمبية ومجموعة من الحدائق والمتنزهات موزعة فى كافة انحاء المدينة .

١٤ ـ ان احياء منطقة وسط المدينة هدف أساسى يجب تنفيذه بحل مشكلة المرور وتوسيع الشوارع وانشاء اماكن الانتظار للسيارات واعادة تخطيط الاحياء القديمة وتحويل بعض الشوارع لمناطق حرة للمشاة متكامل مع شبكة قوية للنقل العام فوق وتحت الارض .

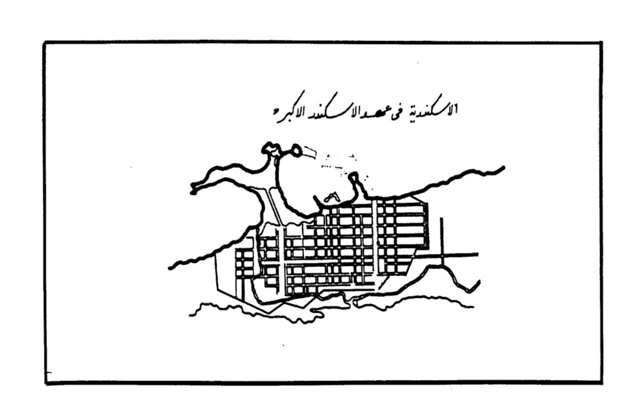
١٥ ـ ان شواطئ الاسكندرية لمورد سياحى عالمى وقومى يجب الحفاظ عليه وبذل الجهود والطاقات لمنع النحر المستمر له وحمايته من كافة مصادر التهديد والتبديد سواء من جهة البحر أو من جهة سوء الاستعمال والصيانة والسلوك .

نشأة مدينة الاسكندرية وتطورها العمرانى

بنى الاسكندر المقدونى مدينة الاسكندرية بعد احتلاله لمصر عام ٣٣٣ ق.م وقد دفعه إلى انشائها رغبته فى تأكيد ذكراه وحاجته الشديدة إلى ميناء بحرى تجارى وحربى يتيح له السيطرة على البحر المتوسط . ومرت بالاسكندرية خلال تاريخها فترات من الازدهار ـ كما مرت بها فترات من الذبول . اذ بينما اتخذها بطليموس الأول عاصمة لمصر وتم استكمالها فى عهد بطليموس الثانى واصبحت العاصمة الأولى للحضارة الاغريقية وهمزة الوصل بين الشرق والغرب والجنوب . فقدت الاسكندرية استقلالها فى عصر الرومان عام ٣٠ ق.م وتهدمت معظم مبانيها واعدم الكثير من سكانها فى عهد الإمبراطور كاراكالا وقام الإمبراطور أدريان عام ٢٧٣ م بتخريب المدينة تخريبا كبيرا كما خربت مرة أخرى فى عهد الإمبراطور ديولكسيان وإن كان قد قام بعد ذلك بترميم ما خربه وهكذا فترات من التقلب حتى جاء عصر محمد على الذى أدرك أهميتها الاقتصادية والعسكرية فأولاها اهتمامه وجاء حكام مصر بعد ذلك فتوالى اهتمامهم بها حتى أصبحت العاصمة الثانية للبلاد وكان ذلك بفضل انشاء عدد من المشروعات أهمها حفر ترعة المحمودية وتعميق الميناء ومد الخط الحديدى الذى يربط بين القاهرة والاسكندرية وانشاء محطة السكة الحديد وانشاء طريق الكورنيش وانشاء خط ترام الرمل وجامعة الاسكندرية .

أما الاسكندرية فى السنوات الأخيرة فقد واكب الانفجار السكانى تنفيذ بعض المشروعات نخص منها توسيع الحدود الادارية شرقا وضم المنتزه إليها وانشاء مصيف المعمورة وضم منطقة أبى قير وتحويلها إلى منطقة صناعية ثم ميناء عسكرى وتجارى . كما تم التوسع فى الإنشاءات الصناعية بمنطقة الطابية وضم منطقة العجمى إلى حدود المدينة الغربية وكذلك ضم منطقة العامرية وما بها من منطقة صناعية وتخزينية فى اتجاه الجنوب بالإضافة إلى هذا فقد تم حفر القناة الملاحية وربطها بشبكة النقل النهرى ومنطقة الميناء . ويتبع ذلك حديثا تنفيذ مشروع ميناء الدخيلة والبدء فى تنفيذ مدينة العامرية الجديدة والتى من المتوقع أن تجتذب عددا من سكان مدينة الاسكندرية ليعملوا ويقيموا فيها .





الاسكندرية عند وصول الحملة الفرنسية

مناطق اهلة بالسكان
مناطق زراعات وحدائق

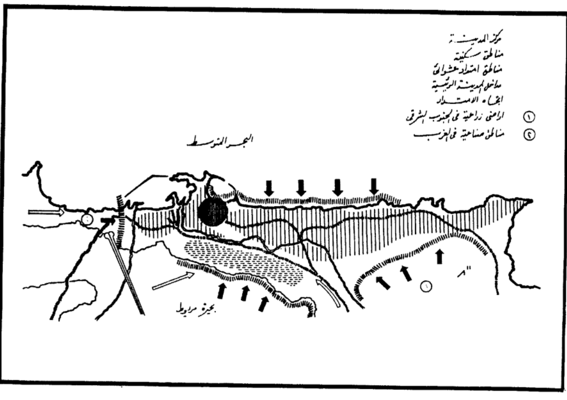
طابية قايتباي
شبه جزيرة راس التين
طابية
طابية
برج السلسلة
الميناء الشرقية
الميناء الغربية
باب رشيد
باب سدرة
سور المدينة
عامود السوارى

نمو الاسكندرية خلال قرن ونصف ١٨٠٥ - ١٩٥٥

١٨٠٥
١٨٥٥
١٩٠٥
١٩٥٥

البحر المتوسط

بحيرة مريوط



وصف وتكوين الاسكندرية

تمتد مدينة الاسكندرية شريطيا بين شاطىء البحر الأبيض المتوسط شمالا وبحيرة مريوط جنوبا ويشتمل تكوينها على أهم المكونات الآتية :

١ ـ شواطىء البحر : وهى تمتد من خليج أبى قير حتى سيدى كرير غربا .
٢ ـ ترعة المحمودية : وتجمعت حولها المناطق السكنية والصناعية .
٣ ـ حدائق الاسكندرية العامة : واشهرها حدائق الشلالات والنزهة وانطونيادس وقصر المنتزه .
٤ ـ الأماكن الأثرية والتاريخية : وأهمها الآثار اليونانية والرومانية وعمود السوارى وآثار كوم الشقافة .
٥ ـ المساجد والكنائس : وأهم المساجد مسجد تربانه وأبو العباس والأباصيرى وياقوت العرش والأمير ابراهيم ويحيى وشعراوى وأهم الكنائس المرقصية وسانت كاترين .
٦ ـ القصور الشهيرة : وأهمها قصر رأس التين والمنتزه وقصر الصفا وقصر عين الحياة .

ولقد كانت مدينة الاسكندرية مقسمة إلى أربعة أحياء وأعيد تقسيمها فى عام ١٩٨٢ إلى ستة أحياء هى المنتزه وحى شرق وحى وسط وحى الجمرك وحى غرب وحى العامرية . أما بالنسبة لأقسام المدينة فعددها ١٤ قسما وهى المنتزه والرمل وسيدى جابر وباب شرق ومحرم بك والعطارين والمنشية والجمرك واللبان وكرموز وميناء البصل والدخيلة والعامرية والميناء .

الدراسات السكانية والخصائص الاجتماعية

الإنسان هو محور التنمية الاقتصادية بل هو هدفها ومستقبلها . وتعانى جمهورية مصر العربية بصفة عامة والمجتمع السكندرى بصفة خاصة من قصور أو عدم تناسب المساحات المعمورة خاصة الزراعية منها مع الاعداد السكانية خصوصا إذا ما اتخذ فى الاعتبار الهجره الهائلة من الريف إلى الحضر ويترتب على تزايد السكان كثير من المشاكل نخص منها انخفاض نصيب الفرد من الغذاء ومشكلة الإسكان والنقل العام والمرور وعدم كفاية المرافق العامة وعدم كفاية الخدمات التعليمية والصحية ونقص فى الخدمات الاجتماعية والترفيهية وتحويل أراض زراعية تحيط بالاقليم إلى استخدامات عمرانية إلى غير ذلك .

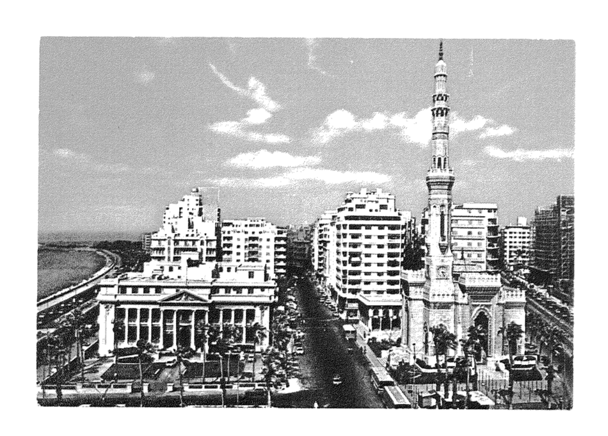
اظهرت الدراسات الديمجرافية لسكان الاسكندرية اطراد نموهم العددى منذ أوائل القرن التاسع عشر وحتى الوقت الحاضر نتيجة عاملين رئيسيين هما الزيادة الطبيعية وهى الفرق بين معدل المواليد ومعدل الوفيات من ناحية والهجرة إلى المدينة من ناحية أخرى . وتختلف أقسام الاسكندرية اختلافا ظاهريا فى نمو السكان وتطور توزيعهم بها فبينما كانت أقسام الوسط تحظى فى الماضى بمعدلات نمو عالية أصبحت أقسام الأطراف تمارس هذا الدور جاذبة إليها عددا كبيرا من السكان وخاصة فى النطاق الشرقى من المحافظة .

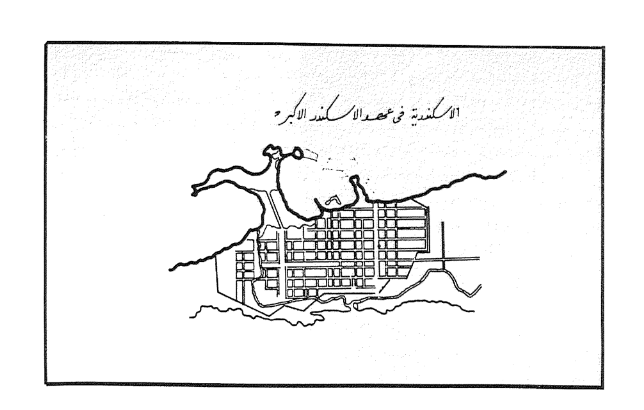
وقد ازدادت اعداد السكان فى محافظة الاسكندرية من حوالى ٢٣٣ ألف نسمة عام ١٨٨٢ إلى حوالى ٢,٣١٨ مليون نسمة عام ١٩٧٦ وهذا يعنى أن تعداد الاسكندرية قد تضاعف حوالى ١٠ مرات فى فترة تقل قليلا عن قرن من الزمان . وبدراسة الهرم والمثلث السكانى بمحافظة الاسكندرية يتبين أن حوالى ٤٠ ـ ٥٠٪ من السكان تتراوح أعمارهم من ٢٠ سنة إلى أقل من ٦٠ سنة ونسبة المسنين حوالى ٣٪ . وهذا معناه ارتفاع نسبة الاعاله وزيادة حاجة المدينة إلى مؤسسات الرعاية الاجتماعية للأطفال والكهول وتوفير فرص التعليم . وهذا يتضح من اتساع قاعدة الهرم السكانى بشكل واضح .

نشأة مدينة الاسكندرية وتطورها العمرانى

بنى الاسكندر المقدونى مدينة الاسكندرية بعد احتلاله لمصر عام ٣٣٣ ق.م وقد دفعه إلى انشائها رغبته فى تأكيد ذكراه وحاجته الشديدة إلى ميناء بحرى تجارى وحربى يتيح له السيطرة على البحر المتوسط . ومرت بالاسكندرية خلال تاريخها فترات من الازدهار ـ كما مرت بها فترات من الذبول . اذ بينما اتخذها بطليموس الأول عاصمة لمصر وتم استكمالها فى عهد بطليموس الثانى واصبحت العاصمة الأولى للحضارة الاغريقية وهمزة الوصل بين الشرق والغرب والجنوب . فقدت الاسكندرية استقلالها فى عصر الرومان عام ٣٠ ق.م وتهدمت معظم مبانيها واعدم الكثير من سكانها فى عهد الإمبراطور كاراكالا وقام الإمبراطور أدريان عام ٢٧٣ م بتخريب المدينة تخريبا كبيرا كما خربت مرة أخرى فى عهد الإمبراطور ديولكسيان وإن كان قد قام بعد ذلك بترميم ما خربه وهكذا فترات من التقلب حتى جاء عصر محمد على الذى أدرك أهميتها الاقتصادية والعسكرية فأولاها اهتمامه وجاء حكام مصر بعد ذلك فتوالى اهتمامهم بها حتى أصبحت العاصمة الثانية للبلاد وكان ذلك بفضل انشاء عدد من المشروعات أهمها حفر ترعة المحمودية وتعميق الميناء ومد الخط الحديدى الذى يربط بين القاهرة والاسكندرية وانشاء محطة السكة الحديد وانشاء طريق الكورنيش وانشاء خط ترام الرمل وجامعة الاسكندرية .

أما الاسكندرية فى السنوات الأخيرة فقد واكب الانفجار السكانى تنفيذ بعض المشروعات نخص منها توسيع الحدود الادارية شرقا وضم المنتزه إليها وانشاء مصيف المعمورة وضم منطقة أبى قير وتحويلها إلى منطقة صناعية ثم ميناء عسكرى وتجارى . كما تم التوسع فى الإنشاءات الصناعية بمنطقة الطابية وضم منطقة العجمى إلى حدود المدينة الغربية وكذلك ضم منطقة العامرية وما بها من منطقة صناعية وتخزينية فى اتجاه الجنوب بالإضافة إلى هذا فقد تم حفر القناة الملاحية وربطها بشبكة النقل النهرى ومنطقة الميناء . ويتبع ذلك حديثا تنفيذ مشروع ميناء الدخيلة والبدء فى تنفيذ مدينة العامرية الجديدة والتى من المتوقع أن تجتذب عددا من سكان مدينة الاسكندرية ليعملوا ويقيموا فيها .





الاسكندرية عند وصول الحملة الفرنسية

مناطق اهلة بالسكان
مناطق زراعات وحدائق

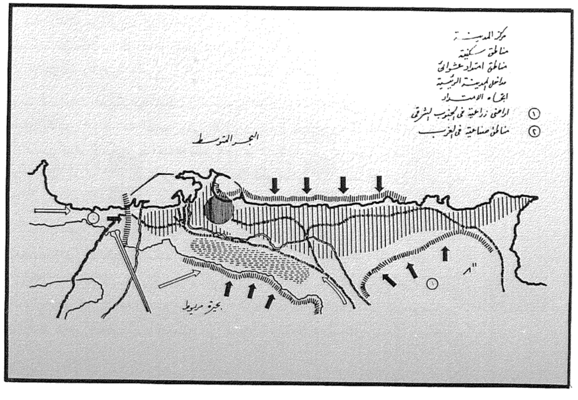
قلعة قايتباي
شبه جزيرة راس التين
قلعة
قلعة
برج السلسلة
الميناء الشرقية
الميناء الغربية
باب رشيد
سور المدينة
باب سدرة
عامود السواري

نمو الاسكندرية خلال قرن ونصف ١٨٠٥ - ١٩٥٥

١٨٠٥
١٨٥٥
١٩٠٥
١٩٥٥

البحر المتوسط

بحيرة مريوط



وصف وتكوين الاسكندرية

تمتد مدينة الاسكندرية شريطيا بين شاطىء البحر الأبيض المتوسط شمالا وبحيرة مريوط جنوبا ويشتمل تكوينها على أهم المكونات الآتية :

١ ـ شواطىء البحر : وهى تمتد من لخليج أبى قير حتى سيدى كرير غربا .
٢ ـ ترعة المحمودية : وتجمعت حولها المناطق السكنية والصناعية .
٣ ـ حدائق الاسكندرية العامة : واشهرها حدائق الشلالات والنزهة وانطونيادس وقصر المنتزه .
٤ ـ الأماكن الأثرية والتاريخية : وأهمها الآثار اليونانية والرومانية وعمود السوارى وآثار كوم الشقافة .
٥ ـ المساجد والكنائس : وأهم المساجد مسجد تربانه وأبو العباس والأباصيرى وياقوت العرش والأمير ابراهيم ويحيى وشعراوى وأهم الكنائس المرقصية وسانت كاترين .
٦ ـ القصور الشهيرة : وأهمها قصر رأس التين والمنتزه وقصر الصفا وقصر عين الحياة .

ولقد كانت مدينة الاسكندرية مقسمة إلى أربعة أحياء وأعيد تقسيمها فى عام ١٩٨٢ إلى ستة أحياء هى المنتزه وحى شرق وحى وسط وحى الجمرك وحى غرب وحى العامرية . أما بالنسبة لأقسام المدينة فعددها ١٤ قسما وهى المنتزه والرمل وسيدى جابر وباب شرق ومحرم بك والعطارين والمنشية والجمرك واللبان وكرموز وميناء البصل والدخيلة والعامرية والميناء .

الدراسات السكانية والخصائص الاجتماعية

الإنسان هو محور التنمية الاقتصادية بل هو هدفها ومستقبلها . وتعانى جمهورية مصر العربية بصفة عامة والمجتمع السكندرى بصفة خاصة من قصور أو عدم تناسب المساحات المعمورة خاصة الزراعية منها مع الاعداد السكانية خصوصا إذا ما اتخذ فى الاعتبار الهجره الهائلة من الريف إلى الحضر ويترتب على تزايد السكان كثير من المشاكل نخص منها انخفاض نصيب الفرد من الغذاء ومشكلة الإسكان والنقل العام والمرور وعدم كفاية المرافق العامة وعدم كفاية الخدمات التعليمية والصحية ونقص فى الخدمات الاجتماعية والترفيهية وتحويل أراض زراعية تحيط بالاقليم إلى استخدامات عمرانية إلى غير ذلك .

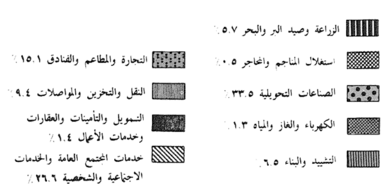
اظهرت الدراسات الديمجرافية لسكان الاسكندرية اطراد نموهم العددى منذ أوائل القرن التاسع عشر وحتى الوقت الحاضر نتيجة عاملين رئيسيين هما الزيادة الطبيعية وهى الفرق بين معدل المواليد ومعدل الوفيات من ناحية والهجرة إلى المدينة من ناحية أخرى . وتختلف أقسام الاسكندرية اختلافا ظاهريا فى نمو السكان وتطور توزيعهم بها فبينما كانت أقسام الوسط تحظى فى الماضى بمعدلات نمو عالية أصبحت أقسام الأطراف تمارس هذا الدور جاذبة إليها عددا كبيرا من السكان وخاصة فى النطاق الشرقى من المحافظة .

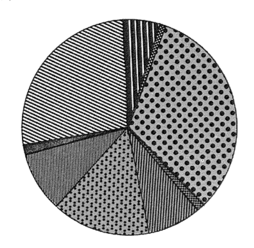
وقد ازدادت اعداد السكان فى محافظة الاسكندرية من حوالى ٢٣٣ ألف نسمة عام ١٨٨٢ إلى حوالى ٢,٣١٨ مليون نسمة عام ١٩٧٦ وهذا يعنى أن تعداد الاسكندرية قد تضاعف حوالى ١٠ مرات فى فترة تقل قليلا عن قرن من الزمان . وبدراسة الهرم والمثلث السكانى بمحافظة الاسكندرية يتبين أن حوالى ٤٠ ـ ٥٠٪ من السكان تتراوح أعمارهم من ٢٠ سنة إلى أقل من ٦٠ سنة ونسبة المسنين حوالى ٣٪ . وهذا معناه ارتفاع نسبة الاعاله وزيادة حاجة المدينة إلى مؤسسات الرعاية الاجتماعية للأطفال والكهول وتوفير فرص التعليم . وهذا يتضح من اتساع قاعدة الهرم السكانى بشكل واضح .

توزيع السكان المصريين من سكان محافظة الاسكندرية

حسب النشاط الاقتصادى عام ١٩٧٦م

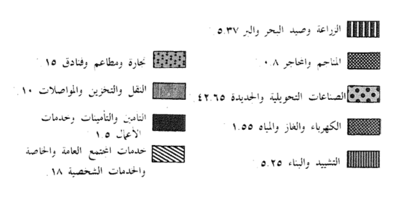
(الأفراد ٦ سنوات فأكثر)

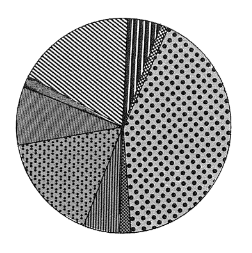




توزيع السكان المصريين من سكان محافظة الاسكندرية

حسب النشاط الاقتصادى فى عام ٢٠٠٥





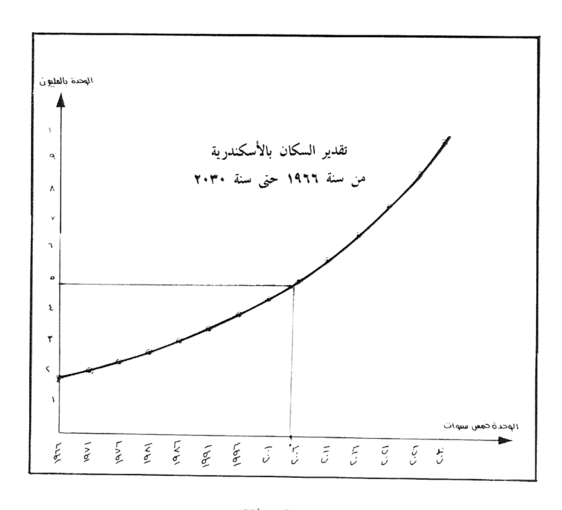
وتتميز الاسكندرية بانخفاض معدل الخصوبة بها إذا ما قورنت بباقى محافظات الجمهورية وهذا راجع بصفة رئيسية إلى تركيبها الاجتماعى والاقتصادى والتعليمى وإلى جهود أجهزة تنظيم الأسرة بها أما بالنسبة لمعدل الوفيات فقد انخفض انخفاضا كبيرا بعد الحرب العالمية الثانية حتى وصل فى عام ١٩٦٥ إلى نصف ما كان عليه عام ١٩٤٧ . وبالنسبة للهجرة فقد وصلت نسبة المهاجرين إلى الاسكندرية نحو ٢٨٪ من جملة سكانها حتى سنة ١٩٦٠ حيث أسهم التقدم الصناعى اسهاما مباشرا فى جذب المهاجرين للاستقرار فى المدينة .

وتختلف الكثافة السكانية من حى لآخر داخل مدينة الاسكندرية اذ بينما تبلغ حوالى ١٣٣ نسمة / كم٢ بحى العامرية فانها تبلغ حوالى ٣٢ ألف نسمة / كم٢ بحى وسط وحوالى ٦٠ ألف نسمة / كم٢ فى حى غرب وحوالى ٧ آلاف نسمة فى حى شرق . وقد انخفض معدل المواليد بمحافظة الاسكندرية نتيجة الوعى السكانى ومجهودات القائمين بمسئولية تنظيم الأسرة من ٣٤,٢ فى الألف عام ١٩٦٨ إلى ٣٢,٩ فى الألف عام ١٩٧٦ ثم إلى ٣١,٧ فى الألف عام ١٩٨٠ كما انخفض معدل الوفيات نتيجة لانتشار الوعى الصحى والمضادات الحيوية من ١٢,٥ فى الألف عام ١٩٦٨ إلى ٩,٧ فى الألف عام ١٩٧٦ ثم إلى ٨,٣ فى الألف عام ١٩٨٠ .

وبدراسة توزيع السكان على النشاط الاقتصادى اتضح أن حوالى ٦٣٦ ألف نسمة من ذوى النشاط الاقتصادى والباقى ليس لهم نشاط اقتصادى ومعظم ذوى النشاط الاقتصادى يعملون بالصناعات التحويليه والخدمات والتجارة حيث يمثل العاملون بهذه المجالات حوالى ٧٢٪ من جملة السكان ذوى النشاط . وبدراسة القوة البشرية العاملة بمحافظة الاسكندرية اتضح أن القوة البشرية تمثل حوالى ٨٢,٨٪ من عدد السكان على أساس قوة العمل ٦ سنوات فأكثر - منهم حوالى ٥١٪ خارج قوة العمل وحوالى ٣١٪ داخل قوة العمل - منهم حوالى ٢٧٪ مشتغلون وحوالى ٤٪ متعطلون . وبدراسة توزيع سكان الاسكندرية حسب محل الميلاد اتضح أن ٨١٪ من السكان مولودون بالاسكندرية وحوالى ١٩٪ منهم مولودون خارجها . وبدراسة الحالة الزواجية للسكان اتضح أن ٥٨٪ من السكان فى سن الزواج متزوجون و ٣٥٪ منهم لم يتزوجوا أبدا وحوالى ١٪ مطلقون و٦٪ أرامل . كما اتضح أيضا أن حوالى ٩٧٪ من المتزوجين متزوجون بواحدة وحوالى ٢٪ متزوجون باثنتين وحوالى ٠,٢٪ متزوجون من ثلاث وحوالى ٠,٠٠٧٪ منهم متزوجون بأربع .

ويوضح الاتجاه التوزيعى لهؤلاء السكان فى المستقبل أن السكان سيتجهون نحو تعمير الأطراف الشرقية بدرجة أكبر من الأطراف الغربية وأن ذلك سيكون على حساب الأراضى الزراعية فى الشرق مما يلقى العبء على الأجهزة المختصة بالتخطيط الشامل لوضع التشريعات المانعة لذلك وتوجيه العمران غربا بمختلف طرق التشجيع وما يتصل بها من مرافق واحتياجات تعليمية وصحية وغيرها .

وهناك اعتقاد شبه مؤكد بعد أخذ جميع العوامل المؤثرة على النمو السكانى لمدينة الاسكندرية فى الاعتبار والتى أهمها معدل المواليد ومعدل الوفيات والحدود الادارية وانشاء مدينة العامرية الجديدة والتوسع العمرانى على الساحل الشمالى الغربى بانه من المنتظر أن يصل تعداد مدينة الاسكندرية سنة ٢٠٠٥ إلى حوالى ٤,٧٥ مليون نسمة موزعين على الأحياء السكنية المختلفة .



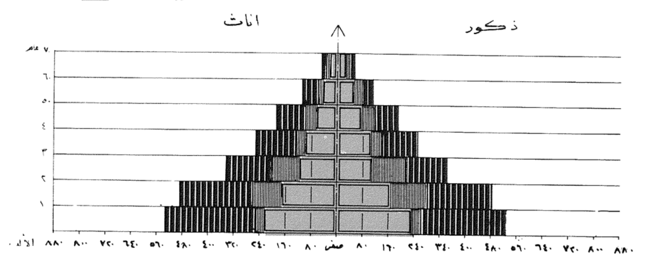
جملة المحافظة

مقارنة بين عامى ١٩٦٠/١٩٧٦

تعداد ١٩٦٠

تعداد ١٩٧٦

تعداد ٢٠٠٥



التخطيط الشامل لمدينة الاسكندرية

أصبح تخطيط مدينة الاسكندرية ضروره ملحة نظرا لأن النمو العمرانى المطرد يهدد طابع المدينة الفريد . كما أن هناك حاجة لاسكان الاعداد المتزايدة من السكان الذين سيبلغون أربعة ملايين وسبعمائة وخمسين ألف نسمة فى سنة ٢٠٠٥ . هذا بالإضافة إلى ضرورة تحسين حالة المعيشة المتدهورة لسكان المناطق القديمة بالمدينة . لذلك فان أهم أهداف التخطيط الشامل للمدينة بالإضافة إلى ما سبق مواجهة زيادة اسعار الأراضى وتكلفة البناء والمحافظة على القيم التاريخية والحفاظ على الأراضى الزراعية حول المدينة وتوجيه نموها الصناعى مع المحافظة فى نفس الوقت على البيئة ومحاربة التلوث .

بناء على ذلك فقد تم تخصيص مساحة كافية للامتداد العمرانى غرب المدينة . وتقع بحيرة مريوط فى منتصف مساحة هذا الامتداد ويمكن خلق شاطئين لها يمتدان طوليا ويتيحان فرصا فريده للتعمير والتريض والنشاط السياحى والتجارى بالمدينة . وقد خصصت مساحة مناسبة جنوبى ميناء الدخيلة الجديد للصناعات الحالية والمقترحة . كما تم توزيع الاستعمالات للأراضى فى اجزاء الامتداد العمرانى سواء فى غرب المدينة أو شرقها أو فى المدينة ذاتها . **وتوضح الرسومات والخرائط المرفقة مع التقرير النهائى** والمعروضة بمعرض التخطيط الشامل تتناول الخلفية التاريخية والاتجاهات والعوامل التى أثرت على امتداد المدينة العمرانى . كذلك تبين الظروف المناخية من أمطار ورطوبة ودرجات الحرارة والرياح وعلاقة المدينة بالاقليم وجيولوجيا الموقع والحالة الحاضرة وينبغى التركيز على الدراسات الآتية :

١ ـ الاستعمالات الحالية واستراتيجية التخطيط :

وتتلخص فى توفير الأراضى وتخطيطها لايواء الزيادة السكانية فى مناطق الامتداد العمرانى بالغرب وخلق واجهتين مائيتين اضافيتين بتنمية شاطئ بحيرة مريوط مع توجيه النمو الصناعى فى مساحات كافية مع المحافظة على القيم التاريخية والأثرية للمدينة .

٢ ـ الدراسات السكانية :

وقد وضحت بشكل اهرامات السكان لكل قسم من أقسام المدينة مع بيان تقسيم القوى العاملة حسب المهن واتجاهات النشاط الاقتصادى .

النقل والمرور وعلاقته بالتخطيط الشامل :

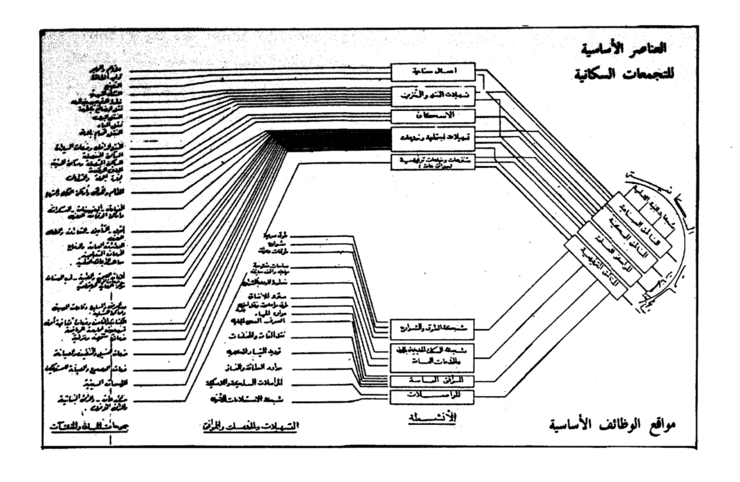
ويبين شبكة الطرق الحالية والمقترحة ومشروعات تحسين المرور بالمدينة ومنها ردم ترعة المحمودية وتحويلها إلى طريق رئيسى والطريق الخارجى السريع شمال بحيرة مريوط والطريق السريع المعلق فوق خط سكة حديد أبو قير . أما بالنسبة للنقل العام فتوضح الرسومات والخرائط الشبكة الحالية والخطة المستقبلية وأهم توصياتها كهربة خط سكة حديد أبو قير ومد خطوط الأوتوبيس لخدمة الامتداد العمرانى المقترح للمدينة ناحية الغرب والشرق وخط مترو الانفاق المقترح بفروعه المختلفة والاتصالات التبادلية للنقل العام .

٣ ـ المرافق العامة :

توضح الرسومات خطوط الكهرباء ومحطات التوليد والمحولات وخطوط المياه والصرف الصحى ومحطات الضخ وخزانات المياه والمصبات .

٤ ـ المناطق السكنية والمقترحة والاستعمالات الأخرى :

قد توضحت بالرسومات المناطق السكنية الحالية والمقترحة وكذلك المناطق التجارية والأسواق والمناطق الزراعية الحالية والجارى استصلاحها والمناطق الصناعية الرئيسية القائمة والمقترحة والمناطق السياحية ومناطق الترفيه والمواقع التاريخية والأثرية ومسارات الزيارة والمساحات الحالية والمقترحة للمناطق المفتوحة والخضراء والحدائق العامة والملاعب الرياضية والمدينة الأوليمبية .



نسبه استعمالات الاراضى لمختلف الاشغالات

أحياء المدينة	تعداد السكان	المساحة الإجمالية	المساحة المستعملة	النسبة المئوية للمساحات المستعملة: مناطق إسكان	مناطق تجارية	صناعات خفيفة	صناعات ثقيلة	سكك حديد	الشوارع والميادين	الملاعب والمناطق الخضراء	الخدمات الحكومية والهيئات العامة	أراضي فضاء	الإجمالي
المنتزه	٣٦٨٩٠٠	٢٩ر١٧٩ كم٢	٣٩ر١٥ كم٢	٢٠٪	٢٪	١٪	١٪	٢٪	١٠٪	ر٥٪	٢٪	٦١ر٥٪	١٠٠
شرق	٦٣٣٠٠٠	٣٣ر٤٧ كم٢	٣٩ر١٥ كم٢	٣٠٪	٥٪	١٪	٢٪	٢٪	١٠٪	٢ر٧٪	٣٪	٤٤ر٣٪	١٠٠
وسط	٧٦١٩٠٠	١١ر٦١ كم٢	٢١ر٨ كم٢	٥٠٪	١٠٪	١٪	١٪	١٪	١٥٪	١٪	١٠٪	١١٪	١٠٠
الجمرك	٢٩٦٠٠٠	٧٠ر٤ كم٢	٨٠ر١ كم٢	٦٠٪	٥٪	٧٪	—	ر٥٪	١٠٪	١٠ر٠٪	٢٪	١٥ر٤٪	١٠٠
غرب	٥٠٧٢٠٠	٠٧ر٢٠ كم٢	٨٠ر١ كم٢	٦٠٪	٥٪	٢٪	٥٪	١ر٥٪	١ر٥٪	ر٧٪	٢٠ر٠٪	٢٤ر١٪	١٠٠
العامرية	١١٢٠٠٠	٢٤٤٤ كم٢	٩٥ر٢ كم٢	١٠٪	٢٪	٣٪	٥٪	١ر٥٪	٢٪	٢ر٣٪	١٪	٢٧ر٠٣٪	١٠٠
الإجمالي	نسمة ٢٢٣٩٠٠٠	٤٩ر٢٩٣٦ كم٢	١٣ر٥٤ كم٢	٣٨٪	٥٪	٢ر٥٪	٢ر٥٪	١ر٥٪	٩٪	١٪	٣٪	٣٧ر٥٪	١٠٠

٥ ـ الخدمات العامة :

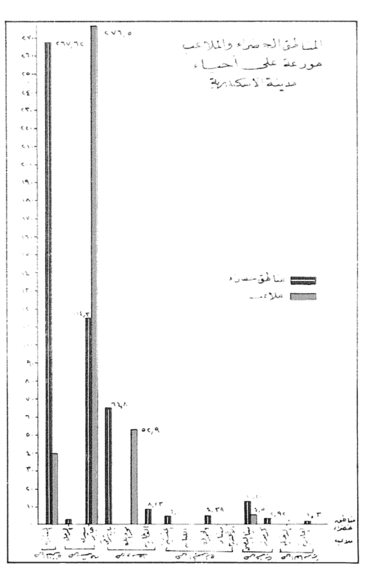
كذلك تم بيان مواقع الخدمات العامة الحالية والمقترحة بالمدينة من مكافحة الحريق والشرطة والاتصالات السلكية واللاسلكية والبريد والخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعية .

٦ ـ الكثافات السكانية واستعمالات الأراضى والمبانى :

قد توضحت فى الخرائط الكثافات السكانية الحالية والمقترحة وكذلك الاستعمالات الحالية للمبانى والأراضى والاستعمالات المقترحة والحزام الأخضر حول المدينة .

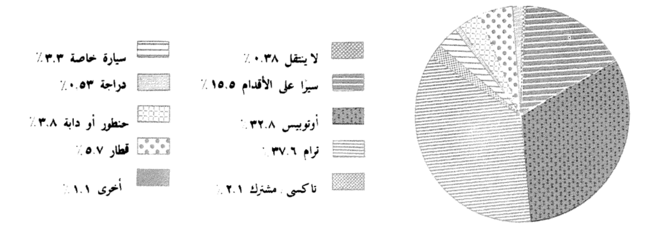
٧ ـ المحافظة على البيئة والطابع والقيم التاريخية للمدينة :

توضح الرسومات مشاكل تلوث الشواطئ ومناطق التآكل وامكانيات الاستفادة ببحيرة مريوط مع توضيح المسارات المختارة للسياحة والمنشآت والمبانى ذات القيمة التاريخية والأثرية ونقط الجذب السياحية كما تؤكد الرسومات والخرائط مواقع التلوث من مصبات المجارى الحالية ومصبات الصرف الصناعى والمصادر الرئيسية لتلوث الهواء والتى يدعو التخطيط العمرانى إلى تلافيها وازالة آثارها .



توزيع سكان محافظة الاسكندرية حسب وسائل

الانتقال من مقار سكنهم إلى مقار عملهم



التخطيط العام للنقل والمرور

تم تحليل مشاكل النقل والمرور الحالية سواء بسبب الشكل الشريطى للمدينة أو لتضارب الاستعمالات بها ونموها العشوائى أو لصغر مساحة الطرق بالنسبة لمساحة المناطق الحضرية أو لارتفاع الكثافات السكانية . كذلك ما يتعلق بعدم التدرج المناسب لنوعيات الطرق وكثرة تقاطعاتها وعدم كفاية عروضها . أضف إلى ذلك عدم كفاية مواقف انتظار السيارات وعدم كفاية عرض الأرصفة لتحركات المشاة وخاصة فى قلب المدينة . أما بالنسبة للنقل العام فلا يوجد تنسيق بين مرفق النقل العام وخط أبوقير الحديدى مع عدم كفاية وسائل النقل العام لحاجة السكان وزيادة زمن الرحلات بسبب اختناقات المرور مع ازدواج الخدمة فى بعض المناطق وافتقارها فى مناطق أخرى لاعداد التخطيط الشامل للنقل والمرور ثم استعمال الحاسب الآلى الالكترونى للتنبؤ بالتوزيع الجغرافى لتحركات السكان بين الأقسام المختلفة والتنبؤ لوسائل النقل المناسبة .

وقد اعد التخطيط الشامل المذكور لتحقيق أهداف التخطيط العمرانى من دعم النمو الصناعى بأبوقير والطابية ومنطقة العامرية وجنوب الدخيلة . وبتشجيع الامتداد العمرانى بمحازاة شاطئ البحر غربا وفى كنج مريوط والعامرية . وانشاء مدينة رياضية غرب المدينة واستغلال شاطئ بحيرة مريوط للاغراض السياحية والتجارية مع الأخذ فى الاعتبار تنفيذ مينائى الدخيلة وأبوقير والمطار الدولى ومدينة العامرية الجديدة .

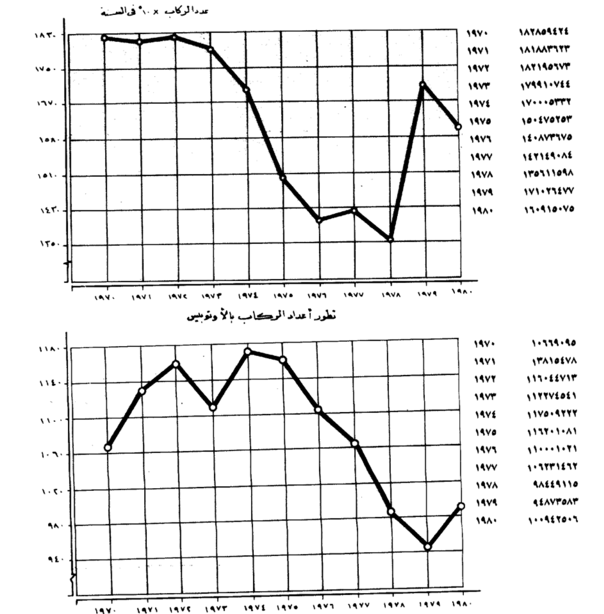
بناء على ذلك فإن أهداف النقل والمرور وضعت كالآتى :

١ ـ ايجاد خط نقل سريع يمتد من شرق المدينة إلى غربها مع وجود خطوط نقل سريعه لربط الأقسام ببعضها .

٢ ـ ايجاد خطوط نقل عام تقليدية من ترام وأوتوبيس لربط المسافات القريبة بالأقسام . مع تسيير خطوط ميكروباس بوسط المدينة والأقسام التى يتعذر فيها تشغيل خطوط النقل التقليدية .

٣ ـ تحسين شبكة الطرق الرئيسية وحل التقاطعات بها لتسهيل حركة النقل العام مع توفير المساحات اللازمة فى الأرصفة لحركة المشاة وتأمين عبورهم للطرق مع خلق شوارع للمشاة فى بعض أجزاء وسط المدينة .

٤ ـ الاهتمام بالطرق الاقليمية وبالشبكة المتكاملة داخل المدينة وتحسين انسياب المرور بها مع توفير مواقف انتظار السيارات بمنطقة وسط المدينة .



تطور أعداد الركاب بالأوتوبيس

تطور أعداد الركاب بترام الرمل

الاستراتيجية حتى عام ٢٠٠٥ :

١ ـ تطوير خط أبوقير الحديدى بتحسين تصميمه الإنشائى مع دراسة جميع المزلقانات وتقليل عدد المحطات وكهربة الخط .
تطوير مسار ترام الرمل مع تحسين تصميمه الإنشائى والغاء بعض المحطات المتوسطة واستخدام الاشارات الكهربائية ومد خدمته حتى مدينة العامرية الجديدة ناحية الغرب .

٢ ـ مترو الانفاق : تتضمن الاقتراحات بتنفيذه من بولكلى ثم سيدى جابر حتى محطة الرمل ميدان عرابى شارع السبع بنات ثم فى مسار معزول بشارع الأمان حتى المكس . ويتفرع بعد ذلك بمحازاه سكة حديد مطروح عبر الملاحة فى اتجاه العامرية طريق

برج العرب المطار الدولى حتى مدينة العامرية الجديدة . انشاء خط مترو انفاق من ميناء الاسكندرية ميدان عرابى ميدان الجمهورية شارع محرم بك .

٣ ـ خطوط الأتوبيس : انشاء مسار سريع بطريق الحرية من المنتزه حتى ميدان النافورة ويتفرع إلى خطين الأول إلى محطة الرمل عن طريق السلطان حسين والثانى إلى ميدان الجمهورية . انشاء خط اقليمى يمتد من مثلث الشركات بالمكس حتى مدينة العامرية الجديدة من جهة الشمال .

الطـــرق والمـــرور :

١ ـ انشاء طريق اقليمى سريع كامتداد للطريق الزراعى حتى يلتقى بالطريق الصحراوى .

٢ ـ انشاء طريق سريع بموقع قناة المحمودية بعد ردمها .

٣ ـ توسيع طريق الكورنيش من جهة البحر لزيادة كفاءته .

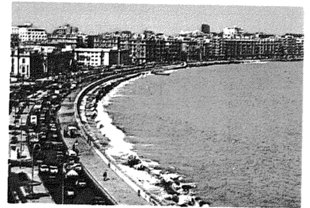
٤ ـ اعادة تصنيف شبكة الطرق داخل المدينة لتتكون من شبكة طرق رئيسية وطرق فرعية ، ثم شوارع محلية وشوارع تجميع ثانوية .

٥ ـ طريق عرضى للمرور السريع لخدمة الميناء بالقبارى وهو طريق مرفوع تجاه باب رقم ٢٧ بجمرك الاسكندرية ويمتد فوق شارع مسجد القبارى ويتقاطع مع امتداد طريق مصر/ اسكندرية الزراعى .

٦ ـ طريق سريع مرفوع فوق خط سكة حديد الاسكندرية أبوقير لخدمة حركة النقل والمرور طوليا بالمدينة ، وسيمتد من محطة النصر شرقا حتى محطة سيدى جابر ثم محطة مصر فى مراحله الأولى . أما فى مرحلته الأخيرة فسيمتد من محطة النصر حتى محطة المنتزة .

٧ ـ انشاء جراجات متعددة الأدوار أسفل حديقة الخالدين وأسفل ميدان الجمهورية وأسفل محطة أوتوبيس ميدان عرابى وخلف سينما أمير وأسفل ميدان سانت كاترين وأسفل ميدان سعد زغلول .

٨ ـ تعميم اشارات المرور الاوتوماتيكية والفصل الزمنى بين أنواع وسائل النقل على بعض الطرق وخاصة بالنسبة للنقل الثقيل .





الموانى والمطارات بالاسكندرية

تعتبر الاسكندرية من أهم **موانى** البحر الأبيض المتوسط . وبها ستة موانى هى الميناء الشرقية والميناء الغربية وميناء الدخيلة الجديدة وميناء أبوقير والميناء القمرية وميناء سيدى كرير ويخص ميناء الاسكندرية نحو ٦٤.٤٪ من اجمالى حجم تجاره مصر الخارجية . وتبلغ الطاقة النظرية **لميناء الاسكندرية** حوالى ١٨.٢ مليون طن سنويا من مختلف نوعيات البضائع . وقد بلغت طاقه الميناء الفعلية حوالى ٢٧.٦٤ مليون طن فى عام ١٩٨١ وذلك يعنى زيادة الطاقة الفعلية عن النظرية للميناء بحوالى ٥١٪ .

وتشمل المشروعات اللازمة لزيادة قدرة الميناء على اداء مهمته فى المستقبل زيادة عدد الأرصفة واصلاح المعطل منها واحلال معدات جديدة متطورة بدلا من المعدات القديمة وانشاء محطة حاويات على الأرصفة ٤٩ ــ ٥٤ وانشاء أرصفة جديدة وتعديل الأرصفة الموجودة بالإضافة إلى انشاء ثلاجة سعة ٦ آلاف طن واقامة برج مزود بالرادار لرصد السفن ومتابعتها . ويتوقع فى سنة ٢٠٠٥ أن تصل حجم حركة التجارة الخارجية عبر ميناء الاسكندرية إلى حوالى ٣٨.٥ مليون طن .

وينفذ مشروع **ميناء الدخيلة الجديد** لمقابلة النشاط التجارى والصناعى المتزايد لمدينة الاسكندرية مع ايجاد الأرصفة اللازمة لاستيراد خام الحديد اللازم لمصنع حديد الدخيلة والمخطط له ان ينتج حوالى ٧٥٠ ألف طن حديد تسليح سنويا . ومن المتوقع أن يصبح هذا الميناء صالحا للتشغيل فى بداية عام ١٩٨٦ . ويتوقع أن تصل الطاقة الفعلية لميناء الدخلية الجديد فى عام ١٩٨٧ حوالى ٦٥ مليون طن وسيكون تشغيله بالتنسيق مع وتحت ادارة الهيئة العامة لميناء الاسكندرية . ولقد بدأت القوات البحرية فى انشاء ميناء أبو قير العسكرى وقد افتتح جزء منه عام ١٩٨٣ وسيخصص جزء من طاقته لخدمة القطاع المدنى بعد استكماله .

المطارات :

وان كان يوجد فى محافظة الأسكندرية **ثلاثة مطارات** هى مطار النزهة ومطار الدخيلة ومطار جناكليس إلا أنها تفتقر إلى مطار دولى كبير يسمح باستقبال الطائرات النفاثة ذات الحمولات الكبيرة وسيبدأ قريبا تشغيل خطوط دولية من مطار الاسكندرية بعد اعادة تشغيله محليا خلال العامين القادمين .

ويعد مطار العامرية الدولى أحد المشروعات التى تضمنها تخطيط مدينة العامرية الجديدة وهو يخدم كلا من مدينة الاسكندرية والعامرية الجديدة ويخدم السياحة . وجدير بالذكر أنه تقدر تكاليف انشائه بحوالى ٦٠ مليون جنيه .

الاســكان

تفاقمت أزمة الاسكان بمحافظة الاسكندرية (كما بباقى انحاء الجمهورية) فى الثلاثين عاما الأخيرة نتيجة للتزايد السكانى والهجرة المستمرة ــ من الريف للمحافظة بحثا عن فرص عمل فى قطاع الخدمات ــ وارتفاع اسعار الأراضى واثمان مواد البناء وأجور العمالة بالإضافة إلى صدور العديد من القوانين والقرارات الإدارية والاقتصادية التى وصلت بالمشكلة إلى حد من التأزم كان من نتيجته مشكلات اجتماعية عديدة كتأخر حالات الزواج لعدم وجود المسكن المناسب فى حدود امكانيات الأسرة حديثة التكوين وإلى انتشار الاسكان العشوائى بانحاء مختلفة من المحافظة وإلى تزايد ظاهرة خلو الرجل ومقدم الإيجار وإلى انتشار ظاهره التمليك باسعار لا تناسب إلا أصحاب الدخول المرتفعة مما نتج عنه وجود العديد من الوحدات معروضة للتمليك وفى نفس الوقت وجود عجز كبير فى الوحدات المعروضة للإيجار لأصحاب الدخل المنخفض والمتوسط وادى ذلك إلى سفر العديد من حديثى التخرج للعمل بالخارج لتوفير المال اللازم للحصول على وحدة سكنية .

مشروع ميناء الدخيلة

مناطق مزروعة

المبنى الرئيسي

بوابة رئيسية

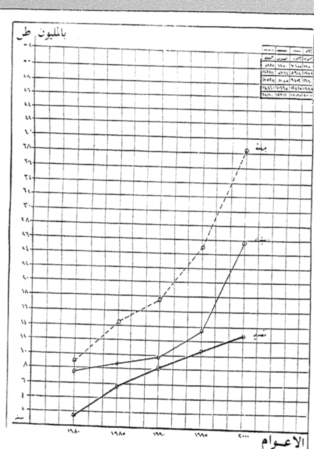
بوابة

مصنع حديد التسليح

رصيف خام الحديد

حوض مناورة

مناطق مزروعة



التنبؤ لحجم التصدير والاستيراد عبر ميناء الأسكندرية
حتى عام ٢٠٠٠

حالة المبانى فى احياء مدينة الأسكندرية :

ويبين الشكل المرفق حالة المبانى فى احياء مدينة الاسكندرية .

حجم مشكلة الاسكان فى محافظة الاسكندرية :

تحتاج محافظة الاسكندرية إلى حوالى ١٠٠ ألف وحدة سكنية لانهاء العجز الحالى وحوالى ١٣٩,٥ ألف وحدة سكنية لمواجهة الزيادة السكانية حتى عام ٢٠٠٥ وكذلك انشاء ٨٣٣٥ وحدة سكنية سنويا للاحلال . أى أن المطلوب انشاؤه سنويا خلال الفترة من ١٩٨٥ ــ ٢٠٠٥ حوالى ٣٠٧٨٠ وحدة سكنية منها ٥٠٠٠ وحدة لإنهاء العجز الحالى و١٧٤٤٥ وحدة لمواجهة الزيادة السكانية و٨٣٣٥ وحدة للاحلال .

ولحل مشكلة الإسكان بالمحافظة تبين ضرورة انشاء ٣١٠٠٠ وحدة سكنية سنويا خلال فترة التخطيط من عام ٨٥ / ١٩٨٦ حتى ٢٠٠٤ / ٢٠٠٥ وذلك لانهاء العجز الحالى فى الاسكان وللاحلال اللازم للمساكن التى انتهى عمرها الافتراضى ــ رغم استمرار استغلالها لعدم وجود البديل المناسب من حيث الإيجار الشهرى والموقع ــ ولمواجهة الزيادة السكانية حتى نهاية فترة التخطيط .

وبمقارنة عدد الوحدات المطلوب انشاؤها سنويا خلال فترة التخطيط بالإنتاج السنوى الحالى (حوالى ١٥٥٠٠ وحدة سكنية سنويا) يتبين ضرورة مضاعفة انتاج الاسكان ولتحقيق ذلك يوصى جهاز التخطيط الشامل بما يلى :

١ ــ تقسيم عدد الوحدات المقترح انشاؤها سنويا إلى ٥٠٪ من جملة عدد الوحدات لتكون اسكانا اقتصاديا واقتصاديا مميزا و ٤٠٪ اسكانا متوسطا و ١٠٪ اسكانا فاخرا وذلك حتى لا يحدث توفر العديد من الوحدات لمستوى من مستويات الدخل مع وجود عجز كبير فى مستوى آخر .

٢ ــ توفير الاعتمادات المالية والقروض بنسب فوائد متدرجة لتوجيه الامتداد العمرانى إلى اتجاه الغرب لانشاء ضاحية سكنية ــ كضاحية المعادى ومصر الجديدة ــ فى منطقة كنج مريوط والمناطق المحيطة بها حتى حدود المحافظة الإدارية من جهة الغرب . والتوسع فى اتجاه الجنوب باعادة تخطيط مدينة العامرية خاصة بعد مشروع توسيع الطريق الصحراوى والذى قارب على الانتهاء ويخدم اعادة تخطيط العامرية مشاريع استصلاح الأراضى والصناعات الناشئة بهذه المنطقة . وفى اتجاه الشرق فى المنطقة المتاحة بين أبى قير والمندرة والتى يمكن أن تساعد على تخفيض الكثافات السكانية باحياء المحافظة ذات الكثافات العالية .

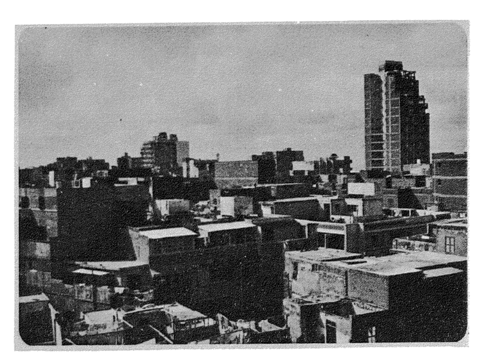
٣ ــ تقسيم وبيع الأراضى ملكية الدولة للهيئات والجمعيات التعاونية والأفراد بأسعار اسمية وبمساحات تناسب أصحاب الدخول المختلفة مع ضرورة ربط استلام الأرض ببداية البناء لتلافى المضاربة بالأراضى .

٤ ــ التوسع فى تدريب العمالة مع توفير كل دعم ممكن للمدارس الصناعية ومراكز التدريب على حرف البناء للعمل أكثر من فترة دراسية يوميا وتوفير الحوافز للدارسين لتوسيع قاعدة التعليم الفنى الذى يخدم خطط التنمية ومنها الاسكان .

٥ ــ تيسير اجراءات استخراج تراخيص البناء مع ضرورة تكوين هيئة بكل حى للتنسيق بين امداد المرافق (مياه ــ كهرباء ــ صرف صحى ــ تليفونات ــ رصف طرق .. الخ) .

٦ ــ يجب أن يكون النظام الغالب للاسكان هو الاسكان التعاونى الذى يجب زيادته ليغطى احتياجات أصحاب الدخل المنخفض والمتوسط مع ضرورة مراقبة مشروعات التعاونيات لتلافى المضاربة بالسوق .

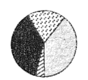
٧ ــ تأسيس هيئة مستقلة لصيانة المبانى يتم توفير الاعتمادات المالية لها عن طريق تحصيل نسبة ٥٪ من الإيجار الخاص بالوحدة السكنية وتكون رصيدا لكل مالك أو مستأجر يمكن أن يحصل عليه لاجراء أعمال الترميم بالإضافة إلى اتاحة القروض بشروط ميسرة وذلك حفاظا على مخزون الإسكان من التدهور .

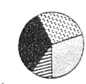


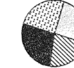


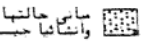


حالات المبانى فى أحياء المدينة









الحي	أ	ب	جـ	د
حـى شـرق	٤٠٪	١٥٪	٣٥٪	١٠٪
حـى وسـط	٣٠٪	٢٥٪	٣٠٪	١٥٪
حـى غـرب	١٠٪	١٥٪	٢٥٪	٦٠٪
حـى العامرية	٢٥٪	٢٥٪	٢٨٪	٢٢٪

مبانى حالتها أ معماريا وانشائيا جيدة جدا

مبانى حالتها ب معماريا وانشائيا جيدة

مبانى حالتها جـ انشائيا ومعماريا متوسطة

مبانى حالتها د انشائيا ومعماريا سيئة

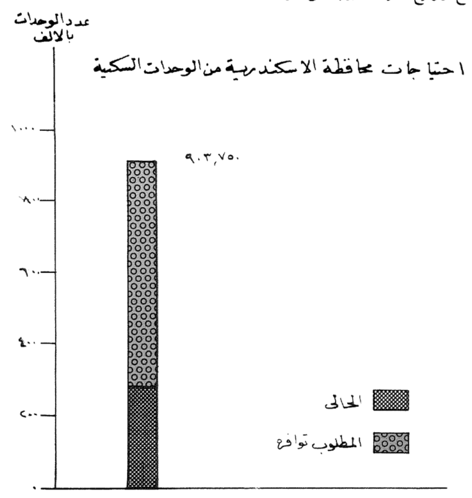
٨ ـ توفير المواد الخام اللازمة قبل بداية الخطة السنوية بوقت كاف حتى لا يحدث العجز بين المواد الخام للمبانى والاحتياجات الفعليه .

٩ ـ من الممكن تأسيس شركات مساهمة لحل مشاكل المناطق السكنية السيئة بالمدينة وتقوم هذه الشركات بدراسة كل منطقة على حدة واقتراح وتنفيذ الحلول اللازمه لها سواء بالهدم الكلى أو الجزئى أو بالتحسين فى البيئة ويمكن أن يساهم ملاك الأراضى والعقارات بملكياتهم فى هذه الشركات نظير عدد من الأسهم يمكن أن يحول بعد انتهاء الإنشاء إلى ملكية فردية مرة أخرى .

التكاليف الاستثارية لحل مشكلة الاسكان حتى عام ٢٠٠٥ :

تقدر التكاليف اللازمة لحل مشكلة الاسكان بمدينة الاسكندرية حتى عام ٢٠٠٥ بحوالى ٥,٥ مليار جنيه تساهم فيها الدولة والقطاع العام والخاص والقطاع التعاونى .

ويجب العمل على تشجيع البناء المرخص باعطاء جميع المساعدات الفنية فى صورة نشرات توضح تصميمات نمطية مع تقديم القروض وتوفير المواد الخام وتسهيل اجراءات الحصول على التراخيص وتشجيع الاسكان الرسمى التعاونى ومسح أراضى الدولة التى عليها تعديات لمعرفة المساحات المتاحة للاسكان وضرورة التنسيق بين المؤسسات المختلفة المسئولة عن المرافق وتشجيع التعاون بين ملاك الأراضى المتجاورة لتخصيص بعض المساحات للحدائق أو ملاعب الأطفال لخلق بيئة صحية وتأسيس هيئة لصيانة المبانى وتشجيع قيام جمعيات تعاونية بكل مصنع من مصانع المدينة الرئيسية لبناء مساكن خارج منطقة المصنع ينقل إليها عمال وموظفو المصنع وتوسيع دائرة التدريب على حرف البناء .



الإمـداد بالمـياه

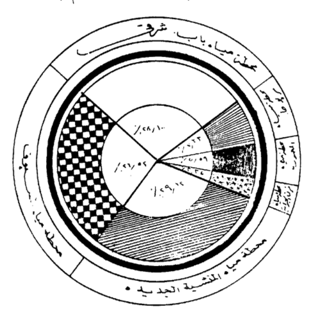
يوجد بالإسكندرية ست محطات لمياه الشرب بالإضافة إلى محطة لمياه الرى للحدائق وبدراسة خطط ومشروعات الهيئة العامة لمرفق مياه الاسكندرية اتضح أنه سوف تقام محطتان جديدتان لمياه الشرب هما :

محطة مياه النصر على ترعة النصر وينتظر أن يبدأ فى انشائها عام ١٩٨٨ ومحطة مياه أبيس على ترعة مياه الشرب وسيكون لكل محطة تصرف تصميمى ١٢٠ ألف متر مكعب / يوم تزداد إلى ٢٤٠ ألف متر مكعب / يوم .

ولقد وضعت الهيئة العامة لمرفق مياه الاسكندرية خطة التوسع الرأسى والأفق ضمن الخطة الخمسية ٨٣/٨٢ ـ ١٩٨٧/٨٦ على أساس الوصول بالطاقة الإنتاجية للمرفق إلى ٢,٥ مليون متر مكعب يوميا لخدمة حوالى ٤ ملايين نسمة عام ١٩٩٠ و٤,٦ مليون نسمة عام ١٩٩٥ وخدمة ٥,٣ مليون عام ٢٠٠٠ مع ملاحظة أن هذه الأرقام يدخل فيها سكان المدينة وزوارها بمتوسط استهلاك للفرد حوالى ٤٠٠ لتر فى اليوم كاستهلاك منزلى وصناعى وخدمات أخرى وبذلك فإن مثل هذه الخطة سوف تفى باحتياجات سكان محافظة الاسكندرية ومناطق الامتداد العمرانى الجديدة والمنطقة الصناعية بالغرب حتى عام ٢٠٠٥ .

هذا بالإضافة إلى أن الهيئة قد وضعت فى اعتبارها تغيير الشبكات القديمة المتهالكة وتحسين الخدمة من خلال تحسين الضغوط فى الأماكن التى تشكو من ضعفها وذلك من خلال إقامة مشروعات التخزين وتقويه الضغوط وادخال نظام المحاسبة بالعدادات .

التصرف اليومى الأقصى خلال عام ١٩٨٢ ومساهمة
كل من محطات المياه فى تحقيقه أقصى تصرف يومى
فى ٢٤ سبتمبر ١٩٨٢ (١٢٧١١٤٤ م٣)



محطة مياه باب شرقى بـ ٣٥٧٢٤٠ م٣
ومحطة مياه السيوف بـ ٣٣٧٠٦٠ م٣
ومحطة مياه المنشية الجديدة بـ ٣٧٠١١٦ م٣

ومحطة مياه فرن الجراية بـ ٤٢٥٢٨ م٣
ومحطة مياه المعمورة بـ ٧١٠٨٠ م٣
ومحطة مياه مريوط بـ ٩٣١٢٠ م٣

الصـرف الصـحى

تغطى خدمات الصرف الصحى حوالى ٤٠٪ من مدينة الاسكندرية فقط فى حين أن حوالى ٦٠٪ من المدينة محرومة من هذه الخدمات بالرغم من ارتفاع الكثافة السكانية فى معظم المناطق المحرومة وهناك العديد من المشاكل المتعلقة بالصرف الصحى بمدينة الاسكندرية ومنها :

١ ـ تحميل الشبكة بأكثر من طاقتها نتيجة لزيادة الكثافة السكانية بالمناطق المخدومة على الرغم من أن الشبكات عمرها حاليا يتراوح بين ٥٠ ـ ٧٠ عاما الأمر الذى يترتب عليه الطفح وانهيار الشبكات لتآكل المواد المصنوعة منها .

٢ ـ ان مياه الصرف الصحى للمدينة يتم التخلص من جزء كبير منها خلال المصب البحرى عند قايتباى وهو مكسور فى أكثر من موقع أقربها على بعد ٣٠ مترا من الشاطئ وجزء آخر يصرف فى بحيرة مريوط وبعض المصارف الزراعية وأغلب هذه المخلفات تعود إلى البحر مما يسبب تلوثه وتلوث البيئة وتهديد السياحة فى مدينة الاسكندرية .

ولحل المشاكل المتعلقة بالصرف الصحى تسعى هيئة الصرف الصحى إلى تنفيذ العديد من المشروعات التى تستهدف حل تلك المشاكل . وبدأت فى تنفيذ خطط عاجله لإمداد الشبكات وانشاء محطات الرفع والضخ المختلفة ضمن شبكة شاملة للاسكندرية الكبرى ويتجه الرأى إلى اعتماد اشتراك المستفيدين بالشبكه فى نفقاتها كما هو متبع فى المرافق الأخرى .

التخلص النهائى لمياه المجارى فى مدينة الاسكندرية :

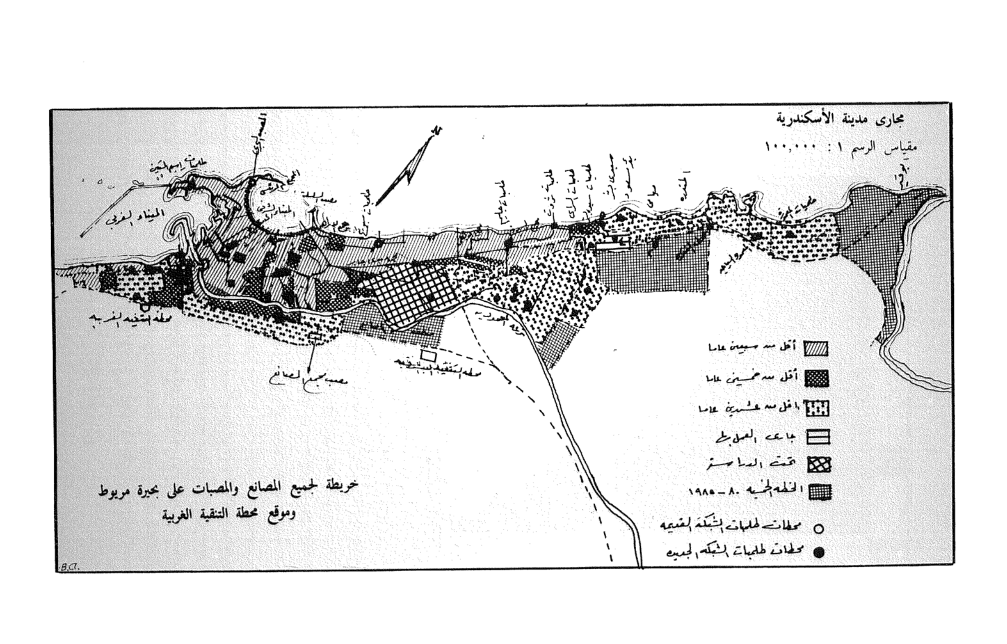
منذ عام ١٩٧٦ تقوم مجموعات استشارية مصرية وأمريكية بدراسة التخطيط العام لمشروع الصرف الصحى لمدينة الاسكندرية ولا زالت هذه الدراسات مستمرة حتى الآن نتيجة لتعثرها العديد من المرات لإصرار هذه المجموعات الاستشارية على التخلص من مخلفات الصرف الصحى فى البحر ورفض ذلك من مختلف الهيئات الشعبية والتنفيذية والعلمية لتفضيل هذه الهيئات الصرف فى الصحراء .

ويرى مشروع التخطيط الشامل لمحافظة الاسكندرية أنه وبعد دراسات مستفيضه وبنظرة شمولية حماية للبيئة من التلوث وحفاظا على سمعة مدينة الاسكندرية السياحية وتوفيرا للموارد المائية والعناصر السمادية لاستصلاح واستزراع أراض جديدة تحقيقا للأمن الغذائى وتمشيا مع استراتيجيات الدولة واتفاقا مع رأى الهيئات الدولية والقوانين الدولية فى هذا الشأن التوصيه بما يلى :

١ ـ ضرورة اجراء التنقية اللازمة على مخلفات الصرف الصحى لمدينة الاسكندرية بالطرق الاقتصادية الملائمة لظروفنا المحلية .

٢ ـ الغاء الخطة التى تقترح التخلص من مخلفات الصرف فى البحر واعتماد القرار والامكانات اللازمة للتخلص من مخلفات الصرف الصحى فى الصحراء واستخدامها فى استصلاح واستزراع أراض جديدة واستخدام عمالة وعملة محليتين بنسبة أكبر .

ومما يجدر ذكره أن مشروع التخطيط الشامل لمحافظة الاسكندرية قد قام بدراسة الجدوى الفنية الاقتصادية للصرف فى البحر والصحراء وباستخدام أرقام التكاليف للبديلين لاهمال هذه المجموعات الاستشارية للعوائد الممكن تحقيقها من استخدام مخلفات الصرف الصحى فى استصلاح واستزراع أراض جديدة خاصة وان مدينة الاسكندرية تعانى من فجوة غذائية كبيرة سوف تتفاقم فى المستقبل وقد اتضح من هذه الدراسات الجدوى الاقتصادية للصرف فى الصحراء بالإضافة إلى قصر الوقت اللازم لتنفيذه وسهولة الصيانة وعدم اهدار الموارد المائية والسمادية وحفظا على البيئة من التلوث .

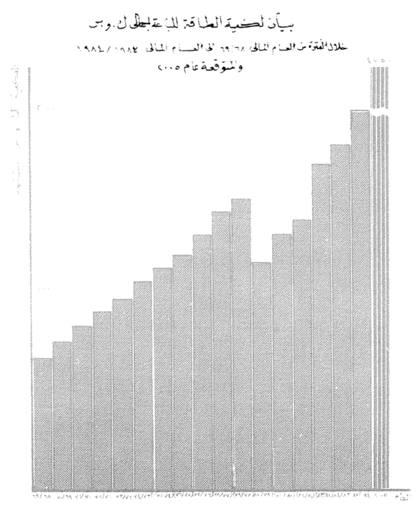


خريطة لجميع المصانع والمصبات على بحيرة مريوط
وموقع محطة التنقية الغربية

الكهربــاء

بدراسة الموقف الحالى والمستقبلى لاحتياجات الطاقة الكهربائية لمحافظة الاسكندرية فى ضوء مشروعات شركة توزيع كهرباء الاسكندرية الحالية والمستقبلة اتضح أنه فى نهاية عام ١٩٨٣ سيحدث عجز فى الطاقة يتم الحصول عليه من الشبكة الموحدة يقدر بحوالى ١٧٦ ميجاوات أما فى عام ١٩٨٧ بعد تنفيذ التوسعات فى مشروعات توليد الكهرباء فى غرب الاسكندرية والساحل الشمالى فسوف يكون هناك فائض فى الطاقة الكهربائية يقدر بحوالى ١١٠ ميجاوات يمكن تصديره إلى الشبكة الموحدة أما فى عام ٢٠٠٥ فإنه سوف يكون هناك فائض يقدر بحوالى ١٦٨٠ ميجاوات يمكن تصديره إلى الشبكة الموحدة بعد انشاء المحطة النووية بالضبعة بطاقة ١١٠٠ ميجاوات .

وبدراسة تطور انتاج الطاقة الكهربائية لهيئة كهرباء الاسكندرية خلال الفترة من ٦٨/١٩٦٩ إلى ٨٣/١٩٨٤ اتضح أن الإنتاج قد ازداد من حوالى ٦٥٩ مليون كيلو وات /ساعة إلى حوالى ١٧١٧.٤ مليون كيلو وات /ساعة والمتوقع أن يزداد إلى حوالى ٤٧٥٠ مليون كيلو وات /ساعة عام ٢٠٠٥ . ولقد ازداد تطور استهلاك الفرد من الطاقة الكهربائية من حوالى ٣٤٧ كيلو وات /ساعة إلى حوالى ٥٧٢ كيلو وات /ساعة خلال نفس الفترة ويتوقع أن يزداد إلى حوالى ١٠٠٠ كيلو وات /ساعة عام ٢٠٠٥ .



الاستهلاك لا يمثل الجهود العالية

المواصلات السلكية واللاسلكية

تعانى محافظة الاسكندرية من عجز كبير فى عدد خطوط التليفونات حيث يبلغ عدد خطوط التليفونات حاليا حوالى ٨٨ ألف خط وطبقا للمعدلات الدولية يجب أن يتوافر بها حوالى ٣٠٠ ألف خط أى أن هناك عجزا فى سعة السنترالات من الخطوط يعادل حوالى ٢١٢ ألف خط .

وتشمل خطة هيئة المواصلات السلكية واللاسلكية تنفيذ مشروعات سواء لاحلال أو استبدال السنترالات التى انتهى عمرها الافتراضى ومشروعات لاستكمال بعض السنترالات ومشروعات لإنشاء سنترالات جديدة ومشروعات لرفع كفاءة شبكة التلكس وزيادة دوائر الاتصالات الدولية والمحلية وتحسين خدمة الترنك والدليل . وسوف يترتب على التعاقدات الجديدة اضافة حوالى ١٠٠ ألف خط لشبكة المحافظة وبذلك سوف تصل فى عام ١٩٨٦ إلى حوالى ١٨١ ألف خط .

وبدراسة احتياجات محافظة الاسكندرية عام ٢٠٠٥ اتضح أن محافظة الاسكندرية تحتاج إلى حوالى نصف مليون خط من المتوقع أن يتوافر منها وفقا لمشروعات هيئة المواصلات السلكية واللاسلكية حتى عام ١٩٨٦ حوالى ١٨٠ ألف خط وعلى ذلك فإن عدد الخطوط المطلوب توفيرها حوالى ٣٢٠ ألف خط حتى عام ٢٠٠٥ تبلغ استثماراتها حوالى ٤٠٠ مليون جنيه بأسعار ١٩٨٣ موزعة على أربع خطط خمسية .



التعــليم

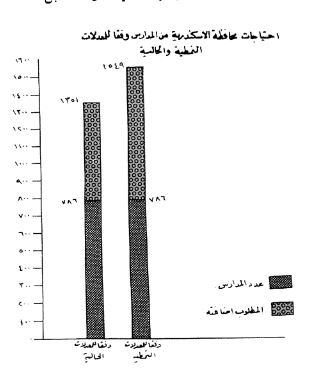
بلغ عدد التلاميذ **بالمرحلة الابتدائية** (من سن ٦ ــ ١٥ سنة) فى عام ١٩٨٢ حوالى ٤٦٦ ألف تلميذ يشغلون حوالى ١٠٤٥٦ فصلا . وسيرتفع اعداد تلاميذ هذه المرحلة إلى حوالى ١,١٩ مليون تلميذ فى عام ٢٠٠٥ يحتاجون إلى زيادة عدد الفصول الحالية بحوالى ١٦٣٨٨ فصلا وفقا للمعدل الحالى وحوالى ٢١٣٠٤ مدرسا وفقا للمعدل الحالى أو إضافة ٢٠٦٠٢ فصلا وحوالى ٣٠٩٠٢ مدرسا وفقا للمعدل النمطى .

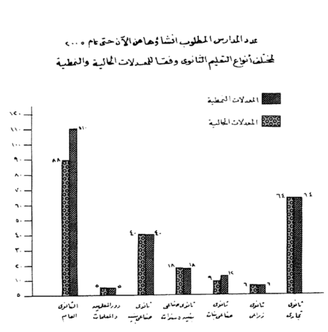
وقد بلغ عدد الطلبة **بالمرحلة الثانوية** فى عام ١٩٨٢ حوالى ٩٦,٥ ألف طالب يتوقع أن يرتفع عددهم إلى حوالى ٣٣٢,٥ ألف طالب فى عام ٢٠٠٥ ويتطلب ذلك زيادة عدد الفصول الحالية بحوالى ٦٨٣٠ فصلا تستلزم العمل بها حوالى ١٦ ألف مدرس ثانوى .

أما التعليم الجامعى بمحافظة الاسكندرية فيبلغ متوسط عدد الطلبة المقيدين فى جامعة الاسكندرية حوالى ٧٥ إلى ٧٦ ألف طالب سنويا ويعتبر هذا العدد هو الحجم الأقصى الذى تستطيع أن تستوعبه جميع امكانيات الجامعة سواء المادية أو البشرية . ومعنى هذا أن جامعة الاسكندرية فى عام ٢٠٠٥ لا تستطيع أن تستوعب الاعداد المتزايدة للطلاب ولذا ينبغى انشاء جامعة فى مدينة العامرية الجديدة وأخرى فى محافظة البحيرة بالإضافة إلى زيادة امكانيات جامعة الاسكندرية . إذ تحتاج الجامعة إلى ١٤ مدرجا جديدا وتحتاج إلى ٤١ قاعة بحث وعدد ٥ مشرحات لكلية الطب وهذا بخلاف الاحتياجات المادية الأخرى المتعلقة بالأدوات والآلات والأجهزة والمعامل وغيرها .

وقد وضعت **خطة استثمارية** طويلة الأجل من عام ١٩٨٥ ــ ٢٠٠٥ مكونة من أربعة خطط خمسية خاصة بالتعليم بالاسكندرية تستهدف انشاء ٢٧٤٣٢ فصلا سعه كل منها ٤٠ تلميذا (أى اضافة ١٠٣١ مدرسة) فى مختلف مراحل وأنواع التعليم تحت الجامعى وانشاء ١٤ مدرجا سعة كل منها ٥٠٠ طالبا موزعة على الكليات المختلفة بالجامعة وعدد ٤١ قاعة بحث تسع الواحدة منها ٦٠ طالبا وعدد ٥ مشرحة تسع الواحدة منها ١٠٠ طالب .

وقد بلغت إجمالى المبالغ الاستثمارية اللازمة لتنفيذ ذلك حوالى ٣٣٣,٧ مليون جنيه منها حوالى ٢٧٩,٢ مليون جنيه للتعليم تحت الجامعى والمبلغ المتبقى البالغ ٤,٥ مليون جنيه للتعليم الجامعى وقد تضمنت هذه المبالغ نسبة احتياطى تبلغ ٢٠٪ لمواجهه أى تغيرات فى الأسعار أو التكاليف فى المستقبل .





الثقافة

تنطوى الأنشطة الثقافية بمدينة الاسكندرية على عدة قطاعات أساسية :

١ ــ قطاع الثقافة الجماهيرية : وهدفها تقديم الخدمات الثقافية للجماهير فى مختلف المراحل السنية واكتشاف مواهبهم الفنية والأدبية وتتبعها سبعة قصور وبيوت للثقافة وهى قصور ثقافة الحرية والأنفوشى والشاطبى والقبارى وبيوت ثقافة الأطفال والطلائع بسيدى جابر وبولكلى وأبى قير.

٢ ــ قطاع الآثار : ويعنى باكتشاف الآثار وترميمها وصيانتها وعرضها على الجمهور. ويمكن حصر أهم المناطق الأثرية فى الاسكندرية فى برج أبى قير وبرج الطرح ومسجد العطارين وميدان المساجد وقلعة قايتباى وكوم الناضورة والأسوار الأثرية بالشلالات بالإضافة للمناطق الأثرية التابعة للمتحف اليونانى فى منطقة كوم الشقافة وعمود السوارى والمسرح الرومانى ومنطقة مصطفى كامل والأنفوشى والرأس السوداء والورديان وصهريج السلطان حسين ومنطقة اسكال الغلال والبردين ومقبرة اللاتين ومقبرة الشاطبى .

٣ ــ قطاع الكتاب والنشر : ويعنى بالتأليف والنشر وتوزيع الكتب وأهم أنشطته مكتبة الاسكندرية العامة التابعة لديوان عام المحافظة .

٤ ــ قطاع المسرح : ويعنى بتقديم الفن الشعبى والمسرحيات ويبلغ عدد المسارح بمدينة الاسكندرية ٨ مسارح .

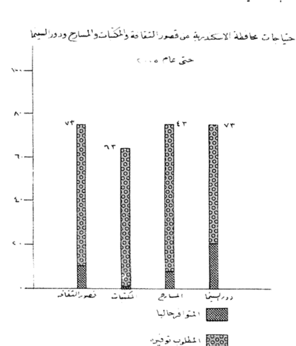
٥ ــ قطاع السينما : ويقوم بتشغيل وادارة دور العرض ويبلغ عدد دور السينما فى مدينة الاسكندرية ٢١ دارا للعرض .

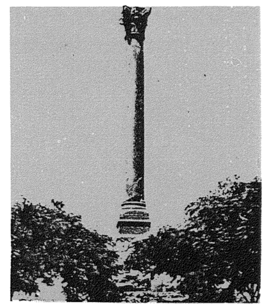
٦ ــ قطاع الموسيقى والباليه : ويعنى بتقديم الفن الموسيقى والباليه للجمهور السكندرى ويشمل فصول تعليم وفرق تدريب .

٧ ــ قطاع المتاحف وعروض الفنون التشكيلية : ويعنى بإدارة المتاحف وقاعات عرض الفنون التشكيلية ويوجد بالاسكندرية ٤ متاحف و١٠ قاعات عرض للفنون التشكيلية .

وتقدر احتياجات سكان محافظة الاسكندرية من الآن وحتى عام ٢٠٠٥ بحوالى ٦٦ قصرا ثقافيا وحوالى ٦٢ مكتبة تضم ٤٨٠ ألف كتاب وحوالى ٦٥ مسرحا تضم حوالى ٣٩ ألف كرسى وحوالى ٥٢ سينما تضم حوالى ٨٦ ألف كرسى .

وتقدر اجمالى الاستثمارات اللازمة لقطاع الثقافة حتى عام ٢٠٠٥ بحوالى ٢٤٨ مليون جنيه منها حوالى ١٢٧ مليون جنيه لقصور الثقافة وحوالى ٣٥ مليون جنيه للمكتبات وحوالى ١٩ مليون جنيه للمسارح وحوالى ١٩ مليون جنيه لدور السينما وحوالى ٤٨ مليون جنيه لإقامة مجمع ثقافى متكامل يختار له موقع مناسب ومتوسط بقلب المدينة .





العمود السوارى بكوم الشقافة Colonne Pompée (Kom el Chougafa)

الشئون الصحية بالاسكندرية

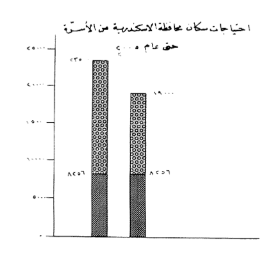
قسمت الاسكندرية فى عام ١٩٦٧ إلى أربع مناطق طبية تابعة لمديرية الشئون الصحية وهى منطقة شرق ومنطقة وسط ومنطقة غرب ومنطقة العامرية .

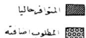
ويبلغ اجمالى عدد الأسرة بمستشفيات وزارة الصحة والقطاع الخاص بالاسكندرية فى عام ١٩٨١ حوالى ٨٢٥٦ سريرا منها حوالى ٧٩٦٣ سريرا (٩٦٪) فى مستشفيات وزارة الصحة والجامعة والتأمين الصحى والمؤسسات العلاجية والعدد المتبقى من الأسرة البالغ حوالى ٢٩٣ سريرا (٤٪) توجد فى المستشفيات الأخرى وتقوم مستشفيات الجامعة بالدور الطبى الرئيسى فى الاسكندرية .

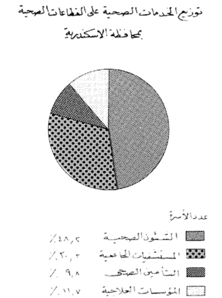
والوضع الحالى فى المستشفيات بالاسكندرية حسب الأرقام والمعدلات يؤكد ضرورة التوسع الأفقى والرأسى فى قطاع الصحة بصفة عامة إذ لاتتجاوز المساحة المخصصة للمرضى ٦٥٪ من مساحة المبنى ومتوسط الإقامة فى المستشفى ١٥ يوما ومعدل الأسرة لكل ألف نسمة لا يتجاوز ٣,٢ سرير وهى معدلات فى مجملها تدل على انخفاض مستوى الرعاية الصحية بالمحافظة .

وقد حسبت **اعداد الأسرة** اللازم اضافتها إلى العدد الحالى للأسرة خلال الفترة من ١٩٨١ ـ ٢٠٠٥ بحوالى ١٠٧٤٤ سريرا وفقا لمعدل ٤ أسرة/ألف نسمة وهو معدل الهيئة العامة للتأمين الصحى أو حوالى ١٥٤٩٤ سريرا وفقا لمعدل ٥ أسرة/ ألف نسمة وهو المعدل المستهدف لرفع مستوى الرعاية الصحية فى الاسكندرية . هذا **بخلاف اضافة** عدد ١٧٣ عيادة صحية بالأحياء وعدد ٤٦ مركزا طبيا حضريا وعدد ١٤١ مكتب صحة وعدد ١٥ مجموعة صحية ريفية وعدد ٣٤ وحدة صحية ريفية وعدد ٨٩ مركزا لرعاية الأمومه والطفولة وعدد ٢٤ مجموعة صحية مدرسية وعدد ٨٧ وحدة صحية تخصصية مدرسية وعدد ٤٦ وحدة أمراض متوطنة وعدد ٥ مستوصفات صدرية .

وتقدر **جملة الاستثمارات** اللازمة لرفع مستوى الرعاية الصحية فى الاسكندرية بحوالى ١٨٧,٧ مليون جنيه (وفقا لمعدل ٤ أسرة/ألف نسمة) أو حوالى ٢٤٤,٧ مليون جنيه (وفقا لمعدل ٥ أسرة/ ألف نسمة) وهذه الاستثمارات موزعة على أربع خطط خمسية من عام ١٩٨٥ ـ ٢٠٠٥ متضمنة نسبة احتياطى تبلغ ٢٠٪ لمواجهة أية تغيرات فى الأسعار أو التكاليف فى المستقبل .







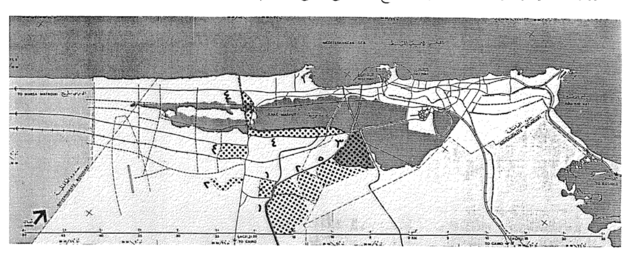
القطاع الصناعى بمحافظة الاسكندرية

تمثل الاسكندرية قاعدة صناعية قوية حيث يتركز بها حوالى ٣٨٪ من الصناعة فى جمهورية مصر العربية ويمثل عدد العاملين فى المصانع التى تضم أكثر من ٢٥ عاملا فى محافظة الاسكندرية حوالى ٢٢٪ من اجمالى عدد العاملين فى القطاع الصناعى فى جمهورية مصر العربية وان كان غالبية العمال يتركزون فى صناعات الغزل والنسيج ويبلغ الدخل الصناعى بمحافظة الاسكندرية حوالى ٥١٥ مليون جنيه أما صافى الدخل الصناعى فيبلغ حوالى ١٥٤ مليون جنيه وفقا لأرقام ١٩٧٦ .

وتتبعثر مواقع الصناعات المختلفة فى مدينة الاسكندرية تبعثرا كبيرا غير منضبط أو مخطط داخل المناطق السكنية فى مختلف أحياء المدينة مما ترتب عليه العديد من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والصحية بالإضافة إلى تحميل المرافق المختلفة بما يفوق طاقتها كثيرا . لذا يوصى مشروع التخطيط الشامل بمحافظة الاسكندرية بضرورة جعل مدينة الاسكندرية منطقة انكماش صناعى على أن تكون الصناعات الجديدة فى منطقة غرب المدينة لما يتمتع به غرب الاسكندرية من امكانيات عديدة للتنمية الصناعية بها وكذلك مدينة العامرية الجديدة ليس هذا فحسب بل ان المشروع أوصى بضرورة نقل مصنع الحديد الاسفنجى من موقعه الحالى إلى مدينة العامرية الجديدة كذلك تمت التوصية بنقل شركة الغزل الأهلية والمدابغ من موقعها الحالى إلى منطقة الصناعات بمدينة العامرية الجديدة . بالإضافة إلى التوصية بنقل العديد من الشركات الصناعية الأخرى إلى منطقة غرب المدينة ومدينة العامرية الجديدة أيضا . حيث أن ذلك سوف يسهم فى دعم العمران والقاعدة الاقتصادية الصناعية فى هذه المناطق من ناحية ويعمل على التغلب على مشاكل الاسكان والمواصلات والمرافق التى تعانى منها مدينة الاسكندرية من ناحية أخرى وكذلك فإن نقل هذه الصناعات سيوفر مساحات كبيرة يمكن الاستفادة منها فى العديد من مشروعات الاسكان والخدمات من ناحية ثالثة .

ونقل هذه الصناعات يمكن أن يتم على مرحلتين تشمل المرحلة الأولى نقل الصناعات القائمة فى اقسام الرمل وسيدى جابر وباب شرقى والمنتزه وكرموز . وتشمل المرحلة الثانية أقسام العطارين والمنشية . وحتى تكون خطوات النقل على أسس علمية سليمة فإن الأمر يتطلب المزيد من الدراسات مع تزويد الامتداد العمرانى غرب المدينة ومدينة العامرية الجديدة بالمرافق المختلفة اللازمة لذلك .

وقد قدرت الاستثمارات اللازمة للقطاع الصناعى بمحافظة الاسكندرية حتى عام ٢٠٠٥ بحوالى ٤,٣ مليار جنيه تشمل ما تتضمنه الخطة الخمسية القومية ١٩٨٣/٨٢ ـ ١٩٨٧/٨٦ لقطاع الصناعة بمحافظة الاسكندرية والبالغة حوالى ١,٠٢٥ مليار جنيه كما تشمل أيضا الاستثمارات التى تتضمنها التصور العام لتخطيط المنطقة بين المكس والكيلو ٣٦ من الاسكندرية والذى اعدته وزارة التعمير والدولة للاسكان واستصلاح الأراضى والتى تقدر بحوالى ٣.٤ مليار جنيه .



١ - منطقه صناعات بتروكيماويـــات
٢ - منطقه صناعات غذائيـــه
٣ - منطقه صناعات تعدينيه وبتروليه
٤ - منطقه صناعات ميكانيكيـــه
٥ - منطقه صناعات غزل ونسيــــج

الزراعــة

تستهدف خطة الإنتاج الزراعى بمحافظة الاسكندرية تحقيق الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية لتحقيق أكبر قدر ممكن من الأمن الغذائى لسكان المحافظة حاليا وحتى عام ٢٠٠٥ .

واتضح من الوضع الإنتاجي والاستهلاكى **الغذائى** النباتى الحالى بالاسكندرية أن هناك فجوة غذائية بالنسبة للقمح والفول والأرز والاذرة الشامية تقدر بحوالى ٢٥٨ ، ١٢,٣ ، ٧٧,٦ ، ١٧٧,٨ ألف طن على الترتيب سنويا . وسوف تتفاقم هذه الفجوة فى الحبوب حتى عام ٢٠٠٥ فتصبح حوالى ٦٠٢ ألف طن للقمح وحوالى ١٦٠ ألف طن للأرز وحوالى ٣٨٥ ألف طن للأذرة الشامية سنويا .

واتضح أنه لا يستطيع انتاج **الخضراوات** فى **محافظة الاسكندرية** أن يغطى الاستهلاك منها حتى عام ٢٠٠٥ خاصة الخضر الورقية والطماطم والبطاطس والفلفل والبطاطا والقرعيات والبقوليات ولا يختلف الأمر كثيرا بالنسبة **للفاكهة** اذ يظل العجز قائما بالنسبة للموالح والموز والكمثرى والبلح والتفاح .

ويقتضى الأمر السير فى اتجاه زيادة انتاجية الفدان من الزروع النباتية وتوسيع الرقعة المنزرعة باستصلاح الأراضى البور المتخللة البالغ مساحتها ٤٠ ألف فدان لكى يصبح اجمالى الرقعة المنزرعة حوالى ١٤٠ ألف فدان بالإضافة إلى ذلك التوسع فى انتاج الزروع الخضرية والفاكهة وادخال النباتات الطبية والعطرية والزهور والزينة فى التركيب المحصولى . كما ينبغى الاستفادة من التكامل الاقتصادى الاقليمى الذى يشمل محافظات الاسكندرية والبحيرة ومطروح لتغطية احتياجات السكان بالاسكندرية من المحاصيل التى يستمر فيها العجز أو لا تنتج بالمحافظة .



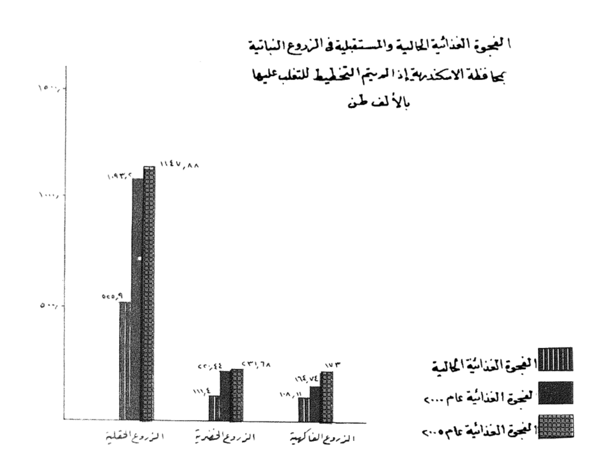
الحالى

المطلوب اضافته

أما بالنسبة للوضع الانتاجي والاستهلاكي الغذائي للبروتين الحيواني بالاسكندرية فاتضح أن انتاج المحافظة من البروتين الحيواني وفقا لمصادره المختلفة قاصر عن سد احتياجات السكان والتي تقدر بحوالي ١٩ ـ ٢٠ جرام بروتين للفرد يوميا اذ تقدر الفجوه الغذائية من البروتين الحيواني في عام ٢٠٠٥ بحوالي ٢٣٦ ألف طن من الألبان وحوالي ٢٧ ألف طن من اللحوم الحمراء وحوالي ١٠,٣ مليون دجاجة تسمين وحوالي ٣,٥ مليون بيضة وحوالي ١١,٦ ألف طن من الأسماك.

ويتطلب حل المشكلة الغذائية زيادة الانتاج الحيواني في المحافظة بالإضافة إلى زيادة انتاجية الوحدة الحيوانية والتوسع في مشروعات زيادة الثروة الحيوانية من الآن وحتى عام ٢٠٠٥ . فيجب زيادة الثروة الحيوانية الحالية وحتى عام ٢٠٠٥ إلى حوالي ١٣٨ ألفا من حيوانات اللبن الحلابة وحوالي ٦٢ ألفا من عجول التسمين وحوالي ٢٠٧ آلاف من النعاج هذا بخلاف توابع هذه الحيوانات المذكورة . كما ينبغي زيادة اعداد الدواجن المنتجة للحم إلى حوالي ٢٢,٢ مليون دجاجة والمنتجة للبيض إلى حوالي ٣١,١ مليون دجاجة . ولذا فإن مشروع التخطيط الشامل يوصى في هذا المجال بإعادة استخدام مياه الصرف الصحي في استصلاح واستزراع أراض جديدة تحقيقا للأمن الغذائي من ناحية وحماية من التلوث البيئي من ناحية أخرى.

ولتنفيذ خطة استصلاح الأراضي وإقامة مشروعات الانتاج الحيواني بالمحافظة من عام ١٩٨٥ ـ ٢٠٠٥ ينبغي تدبير حوالي ٧٣٩ مليون جنيه كاستثمارات يخص الانتاج النباتي منها حوالي ٣٣ مليون جنيه ويخص الانتاج الحيواني المبلغ المتبقي البالغ ٧٠٦ ملايين جنيه علما بأن هذه المبالغ تتضمن نسبة احتياطي تبلغ ٢٠٪ لمواجهة أي تغيرات في الأسعار أو التكاليف في المستقبل.



المعالم السياحية لمدينة الاسكندرية

تعتبر الاسكندرية مدينة سياحية ومصيفا جذابا بسبب وضعها الجغرافى المتميز واعتدال مناخها صيفا وتوافر الكثير من الخدمات الضرورية للسياحة وكونها مركزا اقتصاديا وصناعيا هاما علاوة على انها الميناء البحرى الأول فى مصر. وتحتوى مدينة الاسكندرية على عدد كبير من المناطق السياحية والترفيهية الهامة نخص بالذكر منها آثار كوم الدكة وقلعة قايتباى وآثار كوم الشقافة والمقابر الرومانية وعمود السوارى وميدان المساجد وحدائق الشلالات والنزهة وانطونيادس وشواطئ الاستحمام والميناء الشرقى والمعمورة والمنتزه وضاحية أبى قير وضاحية العجمى وضاحية كنج مريوط.

وتبلغ الطاقة **الفندقية السياحية الحالية** بمدينة الاسكندرية حوالى ٥٤ فندقا يبلغ عدد غرفها حوالى ٣٣٠٠ غرفة.

هذا بخلاف المشروعات الفندقية السياحية أو الفنادق تحت الإنشاء والتى تبلغ ١١ مشروعا يبلغ عدد غرفها حوالى ١١٢٧ غرفة والفنادق غير السياحية وعددها ١٩٣ فندقا وعدد غرفها ٤١٤٤ غرفة والوحدات السكنية المفروشة والتى تقدر بحوالى ١٧٠ ألف وحدة عدد غرفها حوالى ٥١٠ آلاف غرفة.

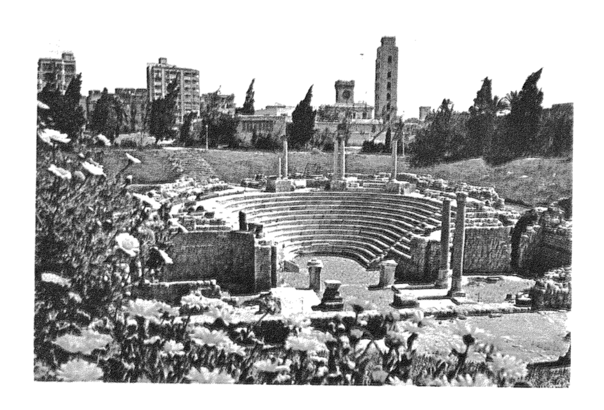
ويوصى مشروع التخطيط الشامل بعمل دليل سياحى للمواقع الأثرية بالاسكندرية وتوفير مختلف الخدمات السياحية اللازمة واقامة متحف حضارى والاهتمام بالمناطق الخضراء وزيادة رقعتها وتطوير الميناء الشرقى ليصبح منطقة متنزهات وانشطة رياضية بحرية وترفيهية والنهوض بالشواطىء وحمايتها من التلوث والاهتمام بنظافتها مع خلق متنزهات جديدة على الشاطئ فى الأماكن التى



تسمح بذلك واضافة الأنشطة البحرية والمهرجانات الرياضية وربط منطقة أبى قير بمدينة رشيد بحرا وبناء قرى سياحية متكاملة بمنطقة العجمى وسيدى كرير وجعل منطقة كنج مريوط مركزا للسياحة العلاجية والسياحة الشتوية . واقامة **معرض دائم لمدينة الاسكندرية** واقامة مدينة ملاهى وحديقة نباتات عامة ومركز للمؤتمرات وأنشطة بحرية مختلفة واستغلال شواطئ بحيرة مريوط بعد تنقيتها كمحاور أساسية للنشاط السياحى لكى يصبح لمدينة الاسكندرية ثلاث واجهات بحرية . وانشاء متنزهات وحدائق حول المطار البحرى وانشاء خطوط بحرية تربط بين شواطئ المدينة .

وتقدر الاحتياجات الاستثمارية اللازمة للسياحة بالاسكندرية بحوالى ١٠٩٨ مليون جنيه حتى عام ٢٠٠٥ حيث يخص الخطة الخمسية الأولى ١٩٨٥ ـ ١٩٩٠ منها حوالى ٣٦٠ مليون جنيه ويخص الخطة الخمسية الثانية ١٩٩٠ ـ ١٩٩٥ حوالى ٢٦٤ مليون جنيه والخطة الخمسية الثالثة ١٩٩٥ ـ ٢٠٠٠ حوالى ٢٦٤ مليون جنيه والخطة الخمسية الرابعة ٢٠٠٠ ـ ٢٠٠٥ حوالى ٢٦٤ مليون جنيه .

ويدخل فى هذه الاستثمارات ضرورة مضاعفة عدد الغرف والخدمات السياحية الحالية وانشاء مجموعة من القرى السياحية على الساحل الشمالى وتطوير ضاحية أبو قير السياحية .



الحفاظ على التراث الحضارى

التراث الحضارى هو كل ما يكون موضع اعتزاز المدينة وفخرها ـ مما يدل على التطور الحضارى للمجتمع والدولة من نواحيه العمرانية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية . ويستهدف التخطيط الشامل لمحافظة الاسكندرية التوفيق بين متطلبات الحياة العصرية وبين الحفاظ على التراث الحضارى الذى يوصل للمدينة قيمتها التاريخية والثقافية ويأخذ بعين الاعتبار القوى الحضارية التى بلورت ملامح ومعالم ذلك التراث الحضارى وجعلته كتراث حضارى وقومى بالغ الأثر وعظيم القيمة ـ ولذلك فإن التخطيط يقصد بالحفاظ على التراث المعمارى ليس مجرد العناية والترميم لبعض المبانى ذات الأهمية التاريخية فقط وانما تطوير استعمالاتها بما يتناسب والوظيفة التى يجب أن تقوم بها كتحويل أحد القصور إلى متحف أو تهيئة أحد الآثار إلى مزار سياحى إلى غير ذلك . مع دراسة امكانية تزويد تلك المواقع بالخدمات المختلفة ومتطلبات الحياة العصرية بما لا يؤدى إلى تشويهها من الداخل والخارج .

وتختلف وسائل الحفاظ على التراث الحضارى وتتخذ اشكالا متنوعة فمنها ما يهتم بصيانة الشواخص والمبانى والأحياء والحفاظ عليها كما كانت سابقا ومنها ما يهتم بالإضافة إلى ذلك بعرض المبنى أو الشاخص للزيارة من قبل الجمهور لبيان ما يرمز إليه وأثره فى التطور الحضارى كذلك الحفاظ على الصناعات التقليدية ومحاولة زيادة انتاجها وتطويرها لتشجيع هذا النوع من الفنون الشعبية التقليدية . ومن وسائل الحفاظ على التراث الحضارى أيضا صيانة الشواخص والمبانى بحيث تكون منسجمة مع الحاضر والمبانى المجاورة وبحيث يمكن وضعها فى استعمالات تتفق مع متطلبات المجتمع الحالية .

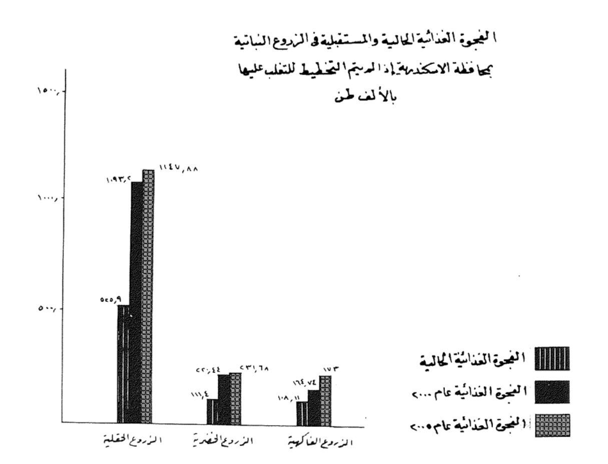
ويتطلب الحفاظ على التراث الحضارى بالإضافة إلى ايجاد وعى عام لدى الأفراد والمجتمع ودوائر الدولة اظهار هذه الآثار وتسهيل الوصول إليها وايجاد أماكن لانتظار السيارات بعيدة عنها قليلا وان يشمل التنظيم المناطق المحيطة بها مع العناية بالنظافة والاضاءة والتشجير وغير ذلك .



أما بالنسبة للوضع الانتاجى والاستهلاكى الغذائى للبروتين الحيوانى بالاسكندرية فاتضح أن انتاج المحافظة من البروتين الحيوانى وفقا لمصادره المختلفة قاصر عن سد احتياجات السكان والتى تقدر بحوالى ١٩ ــ ٢٠ جرام بروتين للفرد يوميا اذ تقدر الفجوه الغذائية من البروتين الحيوانى فى عام ٢٠٠٥ بحوالى ٢٣٦ ألف طن من الألبان وحوالى ٢٧ ألف طن من اللحوم الحمراء وحوالى ١٠,٣ مليون دجاجة تسمين وحوالى ٣,٥ مليون بيضة وحوالى ١١,٦ ألف طن من الأسماك .

ويتطلب حل المشكلة الغذائية زيادة الانتاج الحيوانى فى المحافظة بالإضافة إلى زيادة انتاجية الوحدة الحيوانية والتوسع فى مشروعات زيادة الثروة الحيوانية من الآن وحتى عام ٢٠٠٥ . فيجب زيادة الثروة الحيوانية الحالية وحتى عام ٢٠٠٥ إلى حوالى ١٣٨ ألفا من حيوانات اللبن الحلابة وحوالى ٦٢ ألفا من عجول التسمين وحوالى ٢٠٧ آلاف من النعاج هذا بخلاف توابع هذه الحيوانات المذكورة . كما ينبغى زيادة اعداد الدواجن المنتجة للحم إلى حوالى ٢٢,٢ مليون دجاجة والمنتجة للبيض إلى حوالى ٣١,١ مليون دجاجة . ولذا فإن مشروع التخطيط الشامل يوصى فى هذا المجال بإعادة استخدام مياه الصرف الصحى فى استصلاح واستزراع أراض جديدة تحقيقا للأمن الغذائى من ناحية وحماية من التلوث البيئى من ناحية أخرى .

ولتنفيذ خطة استصلاح الأراضى وإقامة مشروعات الانتاج الحيوانى بالمحافظة من عام ١٩٨٥ ــ ٢٠٠٥ ينبغى تدبير حوالى ٧٣٩ مليون جنيه كاستثمارات يخص الانتاج النباتى منها حوالى ٣٣ مليون جنيه ويخص الانتاج الحيوانى المبلغ المتبقى البالغ ٧٠٦ ملايين جنيه علما بأن هذه المبالغ تتضمن نسبة احتياطى تبلغ ٢٠٪ لمواجهة أى تغيرات فى الأسعار أو التكاليف فى المستقبل .



المعالم السياحية لمدينة الاسكندرية

تعتبر الاسكندرية مدينة سياحية ومصيفا جذابا بسبب وضعها الجغرافى المتميز واعتدال مناخها صيفا وتوافر الكثير من الخدمات الضرورية للسياحة وكونها مركزا اقتصاديا وصناعيا هاما علاوة على انها الميناء البحرى الأول فى مصر. وتحتوى مدينة الاسكندرية على عدد كبير من المناطق السياحية والترفيهية الهامة نخص بالذكر منها آثار كوم الدكة وقلعة قايتباى وآثار كوم الشقافة والمقابر الرومانية وعمود السوارى وميدان المساجد وحدائق الشلالات والنزهة وانطونيادس وشواطئ الاستحمام والميناء الشرقى والمعمورة والمنتزه وضاحية أبى قير وضاحية العجمى وضاحية كنج مريوط .

وتبلغ **الطاقة الفندقية السياحية الحالية** بمدينة الاسكندرية حوالى ٥٤ فندقا يبلغ عدد غرفها حوالى ٣٣٠٠ غرفة .

هذا بخلاف المشروعات الفندقية السياحية أو الفنادق تحت الإنشاء والتى تبلغ ١١ مشروعا يبلغ عدد غرفها حوالى ١١٢٧ غرفة والفنادق غير السياحية وعددها ١٩٣ فندقا وعدد غرفها ٤١٤٤ غرفة والوحدات السكنية المفروشة والتى تقدر بحوالى ١٧٠ ألف وحدة عدد غرفها حوالى ٥١٠ آلاف غرفة .

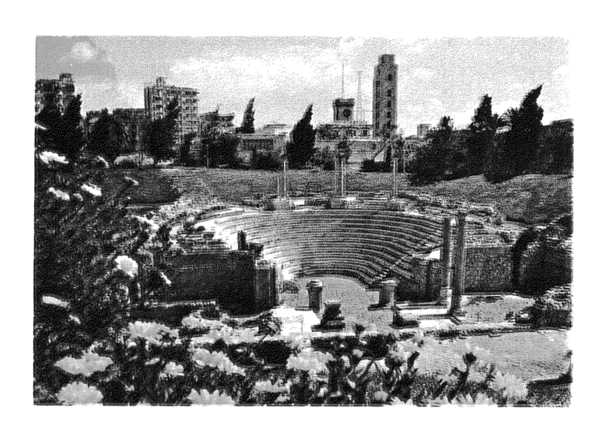
ويوصى مشروع التخطيط الشامل بعمل دليل سياحى للمواقع الأثرية بالاسكندرية وتوفير مختلف الخدمات السياحية اللازمة واقامة متحف حضارى والاهتمام بالمناطق الخضراء وزيادة رقعتها وتطوير الميناء الشرقى ليصبح منطقة متنزهات وانشطة رياضية بحرية وترفيهية والنهوض بالشواطىء وحمايتها من التلوث والاهتمام بنظافتها مع خلق متنزهات جديدة على الشاطئ فى الأماكن التى



تسمح بذلك واضافة الأنشطة البحرية والمهرجانات الرياضية وربط منطقة أبي قير بمدينة رشيد بحرا وبناء قرى سياحية متكاملة بمنطقة العجمى وسيدى كرير وجعل منطقة كنج مريوط مركزا للسياحة العلاجية والسياحة الشتوية . واقامة **معرض دائم لمدينة الاسكندرية** واقامة مدينة ملاهى وحديقة نباتات عامة ومركز للمؤتمرات وأنشطة بحرية مختلفة واستغلال شواطئ بحيرة مريوط بعد تنقيتها كمحاور أساسية للنشاط السياحى لكى يصبح لمدينة الاسكندرية ثلاث واجهات بحرية . وانشاء متنزهات وحدائق حول المطار البحرى وانشاء خطوط بحرية تربط بين شواطئ المدينة .

وتقدر الاحتياجات الاستثمارية اللازمة للسياحة بالاسكندرية بحوالى ١٠٩٨ مليون جنيه حتى عام ٢٠٠٥ حيث يخص الخطة الخمسية الأولى ١٩٨٥ ـ ١٩٩٠ منها حوالى ٣٦٠ مليون جنيه ويخص الخطة الخمسية الثانية ١٩٩٠ ـ ١٩٩٥ حوالى ٢٦٤ مليون جنيه والخطة الخمسية الثالثة ١٩٩٥ ـ ٢٠٠٠ حوالى ٢٦٤ مليون جنيه والخطة الخمسية الرابعة ٢٠٠٠ ـ ٢٠٠٥ حوالى ٢٦٤ مليون جنيه .

ويدخل فى هذه الاستثمارات ضرورة مضاعفة عدد الغرف والخدمات السياحية الحالية وانشاء مجموعة من القرى السياحية على الساحل الشمالى وتطوير ضاحية أبو قير السياحية .

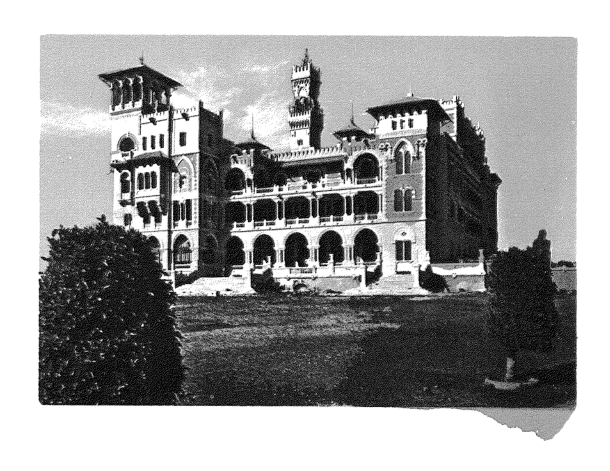


الحفاظ على التراث الحضارى

التراث الحضارى هو كل ما يكون موضع اعتزاز المدينة وفخرها ـ مما يدل على التطور الحضارى للمجتمع والدولة من نواحيه العمرانية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية . ويستهدف التخطيط الشامل لمحافظة الاسكندرية التوفيق بين متطلبات الحياة العصرية وبين الحفاظ على التراث الحضارى الذى يؤصل للمدينة قيمتها التاريخية والثقافية ويأخذ بعين الاعتبار القوى الحضارية التى بلورت ملامح ومعالم ذلك التراث الحضارى وجعلته كتراث حضارى وقومى بالغ الأثر وعظيم القيمة ـ ولذلك فإن التخطيط يقصد بالحفاظ على التراث المعمارى ليس مجرد العناية والترميم لبعض المبانى ذات الأهمية التاريخية فقط وانما تطوير استعمالاتها بما يتناسب والوظيفة التى يجب أن تقوم بها كتحويل أحد القصور إلى متحف أو تهيئة أحد الآثار إلى مزار سياحى إلى غير ذلك . مع دراسة امكانية تزويد تلك المواقع بالخدمات المختلفة ومتطلبات الحياة العصرية بما لا يؤدى إلى تشويهها من الداخل والخارج .

وتختلف وسائل الحفاظ على التراث الحضارى وتتخذ اشكالا متنوعة فمنها ما يهتم بصيانة الشواخص والمبانى والأحياء والحفاظ عليها كما كانت سابقا ومنها ما يهتم بالإضافة إلى ذلك بعرض المبنى أو الشاخص للزيارة من قبل الجمهور لبيان ما يرمز إليه وأثره فى التطور الحضارى كذلك الحفاظ على الصناعات التقليدية ومحاولة زيادة انتاجها وتطويرها لتشجيع هذا النوع من الفنون الشعبية التقليدية . ومن وسائل الحفاظ على التراث الحضارى أيضا صيانة الشواخص والمبانى بحيث تكون منسجمة مع الحاضر والمبانى المجاورة وبحيث يمكن وضعها فى استعمالات تتفق مع متطلبات المجتمع الحالية .

ويتطلب الحفاظ على التراث الحضارى بالإضافة إلى ايجاد وعى عام لدى الأفراد والمجتمع ودوائر الدولة اظهار هذه الآثار وتسهيل الوصول إليها وايجاد أماكن لانتظار السيارات بعيدة عنها قليلا وان يشمل التنظيم المناطق المحيطة بها مع العناية بالنظافة والاضاءة والتشجير وغير ذلك .



التوصيات والاقتراحات الرئيسية للتخطيط الشامل للمحافظة على التراث الحضارى

١ ـ نشر الوعى حول الحفاظ على التراث الحضارى على مختلف المستويات .
٢ ـ القيام باحصاء للمبانى والشواخص ذات القيمة الحضارية وفى هذا الشأن قام مشروع التخطيط الشامل بعمل حصر مبدئى مع تسجيل لبعض معالم التراث الحضارى بالاسكندرية ونوصى باستكمال هذا الجهد ليصبح التسجيل شاملا وان يتم بالرسم والصورة ويوضع على كل أثر علامة مميزة تبين أنه من معالم المدينة .
٣ ـ اصدار تشريع للحفاظ على التراث الحضارى بحيث لا يسمح بهدمه أو تعديله أو الإضافة إليه .
٤ ـ تأسيس هيئة مختصة للحفاظ على التراث الحضارى لمدينة الاسكندرية .
٥ ـ ايجاد مصادر لتمويل عمليات الحفاظ على التراث الحضارى بطلب معونات من الدولة والهيئات المهتمة بذلك وجمع التبرعات من الداخل والخارج .
٦ ـ اقتراح وتنظيم مسارات ثقافية وسياحية للمدينة وقد قام مشروع التخطيط الشامل بتحديد ثلاثة مسارات (قصير ومتوسط وطويل) لكى يقوم زائر المدينة بتتبعها والتمتع بمعالمها وآثارها والاطلاع على طابعها وملامحها الحضارية والثقافية .

الحفاظ على البيئة ومنع تلوثها

تعتبر مشكلة التلوث البيئى بمحافظة الاسكندرية والناجمة عن التمركز الصناعى بها وتبعثر المنشآت الصناعية فى مختلف أحياء المدينة من المشاكل الكبيرة التى تعانى منها محافظة الاسكندرية حيث تقدر المخلفات السائلة الناتجة من هذه المصانع بحوالى ٨٢٨ ألف متر مكعب ولقد ترتب على التخلص من مخلفات المصانع والصرف الصحى فى البحر أن ساءت حالة الشواطئ وأصبحت جميعا بها نسبة كبيرة من الملوثات وان كان معظمها ما زال صالحا للاستحمام وفقا للمعدلات العالمية ولم يقتصر التلوث على البحر فقط بل ان الترع المغذية لمحطات مياه الشرب قد اصابها الكثير منه الأمر الذى يؤثر على المستوى الصحى للسكان وانطلاقا من ذلك فإن مشروع التخطيط الشامل لمحافظة الاسكندرية يوصى بشدة بعدم التخلص من مخلفات الصرف الصحى فى البحر واعادة استخدامها فى استصلاح واستزراع أراض جديدة وجعل مدينة الاسكندرية منطقة انكماش صناعى ونقل العديد من المصانع إلى منطقة غرب المدينة .

ويقترح مشروع التخطيط الشامل الاجراءات الآتية من أجل التحكم فى التلوث الصناعى :
١ ـ تطوير القانون المصرى الخاص بالتحكم فى الملوثات الصناعية وجعله قابلا للتنفيذ واعطاء الأجهزة المنفذة سلطة منع أى مصنع من القاء مخلفاته السائلة غير المطابقة للمواصفات مع تعديل المواصفات المذكورة فى القانون حيث انها غير دقيقة فنيا من حيث كمية الأكسجين الحيوى الممتص وعدم ذكر أى رقم خاص عن المواد الصلبة الذائبة .
٢ ـ اجراء تعديل فى العمليات الصناعية ذاتها بحيث تستخدم نظم اعادة استخدام المياه الملوثة .
٣ ـ انشاء هيئة قومية لحماية البيئة من التلوث تقوم بعمل اللازم نحو مطابقة المخلفات السائلة لمواصفات القانون مع البدء فى تدريب قاعدة عريضة من الكيماويين للإشراف على التحاليل .
٤ ـ تخصيص جزء من أرباح الشركات الصناعية لانشاء وحدات للمعالجة وتمويل بعض البحوث الدراسية لمعالجة هذه المخلفات .
٥ ـ وضع اشتراطات خاصة للصناعة التى يسمح باقامتها فى الاسكندرية مستقبلا بحيث تستبعد الصناعات الثقيلة أو الملوثة للبيئة .

الشئون المالية والاقتصادية والاستثمارات المطلوبة للتخطيط الشامل

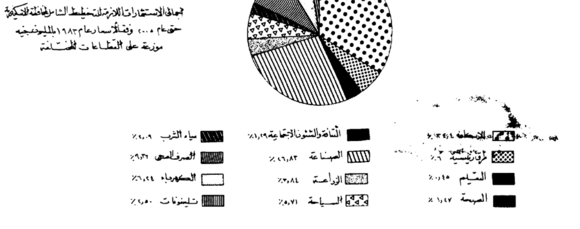
تعانى محافظة الاسكندرية من فجوة تمويلية تتمثل فى زيادة النفقات عن الايرادات وهذه الفجوة تميل إلى الاتساع فقد بلغت جملة النفقات حوالى ٨٠,٤ مليون جنيه عام ١٩٨١/٨٠ فى حين بلغت الايرادات حوالى ٧٨,٦ مليون جنيه فى نفس العام وبتوزيع النفقات على الخدمات المحلية يلاحظ الاختلال وعدم التوازن فبينما يبلغ نصيب الديوان العام والتعليم والصحة حوالى ٥٢,١٪ و٣٢,٢٪ و١٠,٢٪ من اجمالى نفقات المحافظة يبلغ نصيب الخدمات الأخرى مجتمعه حوالى ٥,٥٪ بالرغم من أهميتها للمجتمع السكندرى كذلك يلاحظ أن حوالى ٤٦,٥٪ من اجمالى نفقات المحافظة هى مرتبات وأجور مما يجعل تكلفة القوة البشرية مرتفعة ويقلل من الكفاءة الانتاجية لعنصر العمل نتيجة القصور فى مده بمستلزمات الانتاج .

كذلك اتضح من دراسة ايرادات المحافظة ارتفاع نسبة اعانة الدولة للمحافظة والقروض والتسهيلات الائتمانية فى حين تنخفض نسبة الايرادات الرأسمالية والرسوم والايرادات المتنوعة للمحافظة أى الموارد الذاتية .

وبدراسة متوسط نصيب الفرد من اجمالى مختلف تكاليف مديريات الخدمات وجد أنها تقدر بحوالى سبعة جنيهات بالأسعار الثابتة (عام ٦٢/٦١ كسنة أساس) عام ١٩٨١ . من ناحية أخرى فإنه اتضح من الدراسة أن نصيب الفرد من نفقات المحافظة أكبر من نصيب الفرد فى تمويل ايراداتها حيث بلغ نصيب الفرد من اجمالى نفقات المحافظة حوالى ٧ جنيهات فى حين يبلغ نصيبه من الموارد الذاتية للمحافظة حوالى ٣,٧ جنيه أى أن الفضلة المالية حوالى ٣,٣ جنيه عام ١٩٨١ بالأسعار الثابتة (عام ٦٢/٦١ كسنة الأساس) .

وبحساب الاستثمارات اللازمة للتخطيط الشامل لمحافظة الاسكندرية حتى عام ٢٠٠٥ اتضح أنها تبلغ حوالى ١٦ مليار جنيه شاملة الاستثمارات المخصصة لمحافظة الاسكندرية لمختلف القطاعات فى الخطة الخمسية القومية الحالية وكذلك ما قد يخصص لها فى الخطط الخمسية القومية القادمة لذلك فإن هذه الاستثمارات يمكن أن يساهم فيها القطاع الخاص والتعاونى وشركات الاستثمار ورأس المال الأجنبى والعربى . ويبين الجدول الآتى توزيع الاستثمارات لتنفيذ الاحتياجات المطلوبة لوضع التخطيط الشامل موضع التنفيذ .

وبدراسة توزيع القوة البشرية العاملة فى مختلف القطاعات عام ٢٠٠٥ اتضح أن القوة البشرية العاملة عام ٢٠٠٥ تبلغ حوالى ١,٦ مليون نسمة يخص الزراعة والصيد منها ٥,٣٧٪ والصناعات التحويلية والمناجم والمحاجر ٣٥,٨٪ والصناعات الجديدة ٧,٦٥٪ والتشييد والبناء ٥,٢٥٪ والخدمات المختلفة ٤٥,٩٪ . ويبين الرسم التوضيحى المرفق الاحتياجات من القوى العاملة فى كافة التخصصات والنشاطات على مستوى محافظة الاسكندرية.



4. The Comprehensive Master Plan attempts to preserve the unique coastal character of Alexandria as an important tourist center.

5. The Comprehensive Master Plan is especially concerned with the preservation of Alexandria's unique historical heritage.

6. The expansion zone from east to west surrounds Lake Maryut. This lake will provide two more extensive waterfronts for urban development and will increase the recreational and commercial opportunities for the city.

7. The southern limit of Alexandria's expansion is to be defined by a "green-belt." This buffer zone will protect the agricultural land and restrict industrial expansion. The green-belt will also act as the southern boundary for the western expansion zone.

8. A broad zone, running south from the new port of Dekheila, has been designated for existing and proposed industry. Such a zone will reduce the inherent conflict between industrial and residential areas.

9. The Comprehensive Master Plan establishes a comprehensive network of circulation systems that links the city from east to west, and provides for a number of axes from which the city can be approached and tied to regional circulation networks.

10. The Plan capitalizes on the development of the city's archeological and touristic resources and further developes facilities and amenities to enhance and promote these major assets.

11. The Plan proposes major programs for housing developments, serving a variety of population groups especially the Low and Limited-income groups.

12. The Comprehensive Master Plan bans or controls water pollution of waterfront beaches and recreational lakes. It proposes the use of primary treated waste-water as a major resource in land reclamation to increase agrarian production and employment opportunities.

13. To overcome the existing lack of adequate open and recreational space, the Comprehensive Master Plan proposes a hierarchical system of playgrounds, parks and an exposition facilities to be planned city-wide.

14. Downtown Alexandria is revitalized through the widening of some streets, pedestrian zones, parking garages and urban renewal projects of inner-city districts in addition to the provision of an efficient urban transport system.

15. The city is subdivided into various zones of definite building heights and floor area ratios depending on location, character and intensity of activity.

16. The Comprehensive Master Plan defines city limits within a green-belt beyond which no urbanization is allowed.

17. The Comprehensive Plan is a continuing process that should be periodically monitored, reviewed and updated taking into account the human and material resoucces which are always in flux.

GOVERNORATE OF ALEXANDRIA
UNIVERSITY OF ALEXANDRIA
COUPREHEUSIVE MASTER PLAN PROJECT
ALEXANDRIA COMPREHENSIVE MASTER PLAN

Foreward:

The Comprehensive Plan Project for the City of Alexandria, Egypt is prepared by Alexandria University upon contractual agreement with the Governorate of Alexandria. The support and help given by the various departments of the Governorate of Alexandria and staff of the Faculty of Fine Arts in Alexandria is especially appreciated.

The Overseas Development Administration of the British Government has also contributed funds, which made possible the participation and valuable contribution of members of the Faculty of the University of Liverpool in the preparation of the Comprehensive Plan. The Comprehensive Plan Project wishes to acknowledge with gratitude the great effort and contribution of the O.D.A., staff of the University of Liverpool and all those who have helped and supported this enormous undertaking.

ALEXANDRIA COMPREHENSIVE MASTER PLAN

∝ CONDITIONS AND ISSUES:

The existing city of Alexandria has a distinctive character that derives fundamentally from its ribbon-like development along the Mediterranean coast of Egypt. The development of Alexandria has centered principally around its importance as a port and trading center, and more recently its value as a major coastal touristic resort and industrial center. The importance of these activities to the existing local economy is indicated below:

— The port of Alexandria handles 80% of Egypt's shipping.
— Alexandria attracts one and a half million tourists each year.
— Alexandria's manufacturing industry constitutes 38% of Egypt's industrial activity.

Not until now has the scale of unanticipated growth threatened Alexandria's unique character and historical heritage. There is an urgent need to house the growing population (expected to reach 4.75 million by the year 2005) and to improve the deteriorating condition of many existing houses. This situation has been made worse by the inflation spiral of land values and building costs. In addition, there is a need to protect irreplaceable agricultural land from sprawling urban development, to manage industrial expansion and to reduce the serious erosion of Alexandria's beaches. The urgent need to adopt a sound comprehensive master plan for systematic development is, therefore, required. The key issues of such a structured plan are outlined as follows:

— The growth in population
— Deteriorating housing conditions
— Increasing land values and construction costs
— Preservation of the historical heritage
— Protection of agricultural land
— Management of industrial expansion
— Control of environmental pollution and the erosion of beaches.

∝ The Comprehensive Master Plan Strategy

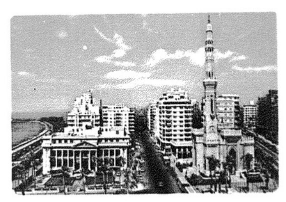
1. The Comprehensive Master Plan is intended, not only to deal with the problems of Alexandria's expansion, but also to be compatible with the plans for the new city of Amrayah (to the west), and the recommendations of the North Coast Tourist Development Plan.

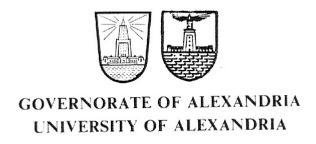
2. The fundamental concern of the Alexandria Comprehensive Plan is how best to deal with the anticipated growth in population of approximately two million people above the present population of about three million inhabitants within favorable environmental conditions.

3. The intention is to develop an extensive expansion area to the west of the city. This decision was taken in order to preserve the valuable agricultural land located south-east of the city.









GOVERNORATE OF ALEXANDRIA
UNIVERSITY OF ALEXANDRIA

COMPREHENSIVE PLAN
ALEXANDRIA 2005

